عربي

اختيار التحدث وتعلم الاستماع:

الاستجابة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الأزمات الإنسانية

Center for Human Rights, Gender and Migration
INSTITUTE FOR PUBLIC HEALTH AT WASHINGTON UNIVERSITY

جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي 1

2 مقدمة 3

معلومات أساسية خاصة بالمشروع 3

التقرير ومجموعة الأدوات 4

نظرة عامة: العنف القائم على النوع الاجتماعي والنزوح في المكسيك واليونان وكينيا 5

3 النتائج 8

عندما يتم الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي 8

من يتلقى الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي 8

أسباب الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي 9

عوائق الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للناجين 10

استراتيجيات مقدمي الخدمات 25

4 مناقشة 31

أنواع الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي 31

استمرارية عملية الإفصاح 33

الدافع والفرصة والقدرة 35

إعادة تصور للمساحات الآمنة 36

نهج شامل للفريق 36

5 التعليقات الختامية 37

6 شكر وتقدير 39

الملخص التنفيذي

مع نزوح ما يقرب من 90 مليون شخص على هذا الكوكب قسرًا من ديارهم وأوطانهم، ومع الاعتراف المتزايد بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي يمكن أن يكون محركًا ونتيجة لهذه الرحلة، فإن التحدي المتمثل في ضمان حصول الناجين على الحماية والدعم لم يكن أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. خطا المجتمع الإنساني خطوات هائلة فيما يتعلق باكتشاف العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في أوضاع الأزمات هذه. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير جدًا من الناجين غير قادرين على الحصول على الرعاية التي يحتاجون إليها.

تركز هذه الدراسة على مفهوم "الإفصاح" عن العنف القائم على النوع الاجتماعي - تحديدًا بالنسبة إلى مقدمي الخدمات في أوضاع الأزمات الإنسانية. يرتبط "الإفصاح" بجهود "الكشف" الأكثر منهجية التي تحركها المؤسسة في هذه السياقات، ولكنه يختلف عنها. بدلًا من ذلك، يركز على تجارب الناجي ووجهات نظره واحتياجاته التي قد تؤثر في قراره أو قدرته على المضي قدمًا. من الضروري فهم الميسرين والمثبطين فيما يتعلق بالإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل خلق فرص آمنة للناجين للتعبير عن حاجتهم إلى الدعم والحماية - والوصول إليهما في النهاية.

يستند هذا البحث إلى 63 مقابلة متعمقة، بما في ذلك 54 مقابلة مع مقدمي الخدمات الذين يعملون مع السكان النازحين قسرًا في المكسيك واليونان وكينيا في عام 2021، و9 مقابلات إضافية من بحث تأسيسي أُجري في المكسيك عام 2017. تركز النتائج على العديد من الحواجز المهمة التي تحول دون الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذه الدول الثلاث. تشمل هذه الحواجز على المستوى الفردي، مثل الشعور بالخزي أو العار، المخاوف المتعلقة بالانتقام أو الرفض الاجتماعي، وآثار العنف القائم على النوع الاجتماعي على الصحة النفسية، ونقص الوعي بالحقوق أو الدعم المتاح، وببساطة وجود أولويات أخرى عاجلة في ظل فوضى النزوح. كما لاحظ المشاركون في الدراسة عوائق اجتماعية أو على مستوى المجتمع، مثل وصمة العار والأعراف الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعنف وحتى الأسرة، و"تطبيع العنف" بشكل عام على أساس تجارب الوطن والنزوح. كما يمكن منع الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الحواجز المنهجية والهيكلية، بما في ذلك عدم كفاية الخدمات ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعمليات الدعم والحماية السريعة أو غير الحساسة، والافتقار إلى المتطلبات التشغيلية الأساسية بما في ذلك الترجمة الشفوية الكافية وتوفر مساحة للمحادثات الخاصة. بالإضافة إلى معالجة التحديات التي تواجهها النساء والفتيات بشكل عام، لاحظ المشاركون في الدراسة أيضًا الحواجز المرتبطة بالملفات المحددة للناجين، بما في ذلك الأطفال، وضحايا الاتجار، وأفراد مجتمع الميم، والذكور المغايرون ومتوافقو الجنس.

قدم المشاركون في الدراسة تقارير متعلقة بالعديد من الاستراتيجيات الفردية والمؤسسية للتغلب على هذه الحواجز المتنوعة. وكان من أهمها التأسيس المتعمد لـ "مساحات آمنة" لتمكين الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، ووضع نهج إجراء المقابلات التي تركز على الناجين والمستنيرة بالصدمات، وإعداد الأعمال التحضيرية مع المترجمين الفوريين، والتواصل بشكل أعمق مع المجتمعات المعنية.

تقدم الدراسة العديد من الأفكار. أولًا، تشير النتائج إلى أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يمكن وصفه بأنه "دافع ذاتي" أو "تمكني" أو "مُستحث" أو "غير مباشر" - ما يستدعي مسؤوليات محددة لمقدمي الخدمات المعنيين. ثانيًا، يحدث الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي على أعماق مختلفة، ولأسباب مختلفة - حيث تتطلب الأهلية للحصول على معظم الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الحد الأدنى من الإفصاح على الأكثر. ثالثًا، تتطلب الجهود المبذولة لدعم الإفصاح الآمن عن العنف القائم على النوع الاجتماعي فهم الدوافع والفرص والقدرات المتنوعة الخاصة بالناجين ومعالجتها لمساعدتهم على الإبلاغ. رابعًا، يتعين أن يفكر مقدمو الخدمات في "المساحة الآمنة" حيث إنها لا تقتصر على الزوايا الأربع لمكتبهم، ولكنها تتضمن الطريقة التي يجسدون بها "الأمان" شخصيًا، وإظهار التعاطف والسرية والاحترام بشكل متعمد وصريح. أخيرًا، تؤكد النتائج أهمية اتباع نهج شامل للفريق فيما يتعلق بالإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. من المستحيل التنبؤ بالشخص الذي قد يشعر الناجي بالراحة عند الاقتراب منه ضمن فريق. وبالمثل، فإن قرار الناجي بالإفصاح (أو عدم الإفصاح) يأتي بعد عدد لا يحصى من التفاعلات السابقة مع الموظفين في ذلك اليوم. يجب تدريب الجميع - بدءًا من حارس الأمن والطاهي وحتى الأخصائي النفسي - على العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية الاستجابة بشكل مناسب للإفصاح عنه.

يوفر هذا البحث أساس مجموعة الأدوات المصاحبة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي: الاستجابة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع الأزمات الإنسانية. يحدونا الأمل في أن يساعدوا معًا مقدمي الخدمات عبر سياقات متنوعة على وضع مناهج أخلاقية وفعالة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي النهاية، زيادة وصول الناجين إلى الرعاية التي يسعون إليها.

مقدمة

لماذا، ومتى، وكيف، ولمن يقرر بعض الناجين الإفصاح عن تجاربهم مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وما الآثار والاحتياجات التي تلي ذلك؟

هل يواجه النازحون بسبب الصراع المُسلح أو الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية عوائق محددة تحول دون الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

ما الذي يمكن لمقدمي الخدمات تقديمه -إن وُجد- في هذه الحالات لتسهيل الأمر على الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين يرغبون في الإفصاح عما تعرضوا له؟

معلومات أساسية خاصة بالمشروع

تُعد هذه الدراسة جزءًا من مشروع أوسع يهدف إلى الإجابة على هذه الأسئلة من خلال البحث النوعي في المقام الأول وإنتاج إرشادات عملية قائمة على الأدلة لمقدمي الخدمات في أوضاع الأزمات الإنسانية. بدأ هذا العمل ببحث استكشافي في المكسيك وغواتيمالا في عام 2018، ما أدى إلى إعداد تقرير بعنوان: "الصمت الذي أحمله: الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزوح القسري- المكسيك، غواتيمالا[1]. بالاستناد إلى هذه النتائج الأولية ونزولًا إلى طلب المشاركين في الدراسة، وضع فريق البحث مجموعة أدوات مفاهيمية لاستخدامها في الحالات المكسيكية. في عام 2020، وبدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تمكن فريق البحث من العمل مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكتب القطري للمكسيك، لتجربة مجموعة الأدوات الأولية هذه وصقلها في عدة مناطق من المكسيك.[2] كما تمكن الباحثون من توسيع نطاق البحث المتعلق بالإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية في اليونان وكينيا. وأخيرًا، أجرى الفريق دراسة استقصائية عبر الإنترنت للممارسين الإنسانيين ركزت على العنف القائم على النوع الاجتماعي في دول أخرى وعقد مناقشة جماعية مركزة مع اللاجئات وطالبات اللجوء في أثينا، بتيسير من الشريك المحلي، شبكة ميليسا.

> في سياق هذا البحث، يشير مصطلح "الإفصاح" تحديدًا إلى فرد يكشف عن تجربته مع العنف القائم على النوع الاجتماعي لأحد مقدمي الخدمات خلال أحد أوضاع الأزمات الإنسانية. يمكن أن يتراوح من التعبير العام عن الحاجة إلى مأوى من المعتدي أو إجراء اختبار حمل، إلى التحدث عن تفاصيل أكثر تحديدًا تتعلق بأعمال العنف أو آثارها.

يرتبط "الإفصاح" بمسألة "الكشف" الأكثر شيوعًا، التي يمكن تمييزه عنها. في سياق هذه الدراسة، يشير مصطلح "الكشف" إلى الجهود الإيجابية والمنهجية التي تبذلها الجهات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي تقدم خدمات الدعم في أوضاع الأزمات الإنسانية للكشف عن الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بين السكان المعنيين. بطريقة ما، فإن "الكشف" هو السعي للحصول على المعلومات، بينما "الإفصاح" هو التطوع لتقديمها.

الأهم من ذلك، يركز "الإفصاح" على تجربة ومنظور واحتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين قد يتأثر قرارهم بالتحدث بعدد لا يحصى من القوى الشخصية والاجتماعية والهيكلية أو السياقية. من الضروري فهم الميسرات والمثبطات فيما يتعلق بالإفصاح من أجل خلق فرص آمنة للناجين للتعبير عن حاجتهم إلى الدعم والحماية، والوصول إليهما في النهاية.

الأساليب والقيود

يركز هذا التقرير أولًا على البحث المكتبي والمقابلات التي أُجريت في المكسيك واليونان وكينيا، بين مايو وديسمبر 2021. أُجريت المقابلات عن بعد بسبب جائحة كوفيد-19. اُتبع بروتوكول دراسة مفصل لضمان مراقبة الجودة وأمن البيانات والمعالجة الأخلاقية للمشاركين في الدراسة. تم الحصول على الموافقة الأخلاقية من جامعة واشنطن في سانت لويس، وكذلك من خلال عمليات المراجعة الأخلاقية المناسبة في كينيا والمكسيك واليونان.

بعد إجراء البحوث التحضيرية والتشاور مع المكاتب القطرية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة في كل دولة من دول دراسة الحالة، أجرى الباحثون المحليون التابعون لمركز حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والهجرة مقابلات مع مقدمي الخدمات الذين يعملون مع مجتمعات النزوح القسري في المكسيك واليونان وكينيا، بما في ذلك الناجين المحتملين والمعروفين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. أجريت المقابلات باللغة الإنجليزية والإسبانية واليونانية، مع ترجمة جميع النصوص في النهاية إلى الإنجليزية حسب الاقتضاء. في المجمل، أجرى الباحثون مقابلات مع (63) من مقدمي الخدمات العاملين في قطاعات الدعم الإنساني وكذلك في المناطق الحضرية والمخيمات والمناطق الريفية. يشمل ذلك (11) مقابلة في المكسيك (مكسيكو سيتي، ومونتيري، وسيوداد خواريز، وسالتيلو، وتيخوانا، وماتاموروس، ومكسيكالي، وبيدراس نيغراس) و(26) مقابلة في اليونان (أثينا وليسفوس)، و (17) مقابلة في كينيا (نيروبي ومخيم كاكوما)، بالإضافة إلى (9) مقابلات حالية من بحث تأسيسي في المكسيك عام 2017 (مكسيكو سيتي، وبالينكي، وتينوسيك، وفيلاهيرموسا).

تم تطوير إطار ترميز نوعي شامل للسماح بتحليل العديد من الموضوعات المتعلقة بالإفصاح التي أثارها المشاركون في الدراسة، باستخدام نهج نظرية تستند إلى أسس. للحد من تحيز الباحثين، راجع كبار أعضاء فريق المشروع الترميز قبل الانتقال إلى مراحل التحليل الموضوعي والكتابة.

واجهت الدراسة قيودًا مختلفة. أولًا، لم يتمكن الباحثون من مراقبة مواقع الدراسة والسياقات التشغيلية شخصيًا، بسبب جائحة كوفيد-19. ثانيًا، كان جميع الذين أُجريت معهم مقابلات ممثلين أو أعضاء في مؤسسات تقديم الخدمات، أو الوكالات الحكومية أو الوكالات الدولية، أو المؤسسات الوطنية، أو المؤسسات المجتمعية. لم يتم تضمين اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص النازحين قسرًا لهذا البحث، لذلك لم تكن رؤاهم ووجهات نظرهم القيمة فيما يتعلق بالإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي متاحة كبيانات لجزء الدراسة الخاص بهذا المشروع. لحسن الحظ، قدمت العديد من اللاجئات وطالبات اللجوء في اليونان المشورة فيما بعد بشأن تطوير مجموعة الأدوات المصاحبة.

التقرير ومجموعة الأدوات

يركز هذا التقرير على مجموعة فرعية من البيانات التي جمعها فريق المشروع بشأن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع الأزمات الإنسانية في المكسيك واليونان وكينيا. إن بيانات المقابلة هذه، بالإضافة إلى الردود على الدراسة الاستقصائية التي أُجريت عبر الإنترنت للممارسين الإنسانيين الذين يعملون مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى العالم، وكذلك المدخلات من مجموعة من اللاجئات وطالبات اللجوء في اليونان ومستشاري المشروع الآخرين، تُشكّل الأساس لدليل الممارسة المصاحب، "مجموعة أدوات الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي: الاستجابة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع الأزمات الإنسانية."[3] إن التقرير ومجموعة الأدوات مفيدان بشكل متبادل وينبغي قراءتهما بوصفهما مصدرين متكاملين.

نظرة عامة: العنف القائم على النوع الاجتماعي والنزوح في المكسيك واليونان وكينيا

ركز هذا البحث على بيئات متنوعة في اليونان وكينيا والمكسيك، وهي المناطق الحضرية والبلدات الحدودية والمخيمات في الصحاري والجزر. تم اختيار المواقع بسبب تنوع السكان النازحين، والسياق السياسي للدولة المضيفة، فضلًا عن بيئة الاستجابة الإنسانية.

المكسيك

المكسيك بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من النازحين. استمر عدد النازحين في المكسيك في الزيادة خلال عام 2021، [4] حيث أبلغت اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين (كومار) عن تسجيل رقم قياسي بلغ 131,448 طلب لجوء عام 2021. [5] معظمهم من دول في أمريكا الوسطى. ومع ذلك، منذ عام 2019، يصل عدد متزايد من إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا،[6] وتحديدًا كوبا وهايتي وفنزويلا.[7] لقد شكّل هذا الأمر تحديًا بالنسبة إلى مؤسسات اللجوء والهجرة في المكسيك، ما تطلب التكيف مع المجموعات اللغوية والثقافية الجديدة.[8] كما واجه السكان المتنقلون في المكسيك مستويات أعلى من الاعتقال والطرد من إدارة الرئيس لوبيز أوبرادور. علاوة على ذلك، فرضت الإدارة قيودًا على الحصول على التأشيرات الإنسانية، ونشرت الحرس الوطني لإنفاذ قوانين الهجرة على طول حدودها، كما سعت إلى احتواء طالبي اللجوء في جنوب المكسيك على الرغم من الظروف القاسية في المنطقة.[9]

تاريخيًا، كان معظم الأشخاص العابرين من المكسيك من الرجال غير المتزوجين. ومع ذلك، منذ عام 2012 تقريبًا، ارتفع عدد النساء والأطفال، سواء المصحوبين أو غير المصحوبين. تضاعف عدد النساء اللواتي تم القبض عليهن على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة أكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 2018 و2019 إلى ما يقرب من 300,000، وارتفعت نسبة النساء إلى الرجال من ٪32 إلى ٪54.[10] كما أفادت دورية حرس الحدود الأمريكية عن "مواجهات" مع ما يقرب من 145,000 طفل غير مصحوبين بذويهم عام 2021، بزيادة حوالي 40,000 "اعتقال" من الأطفال غير المصحوبين بذويهم عام 2014. [11]

يُعد العنف القائم على النوع الاجتماعي سببًا للنزوح وتجربة مشتركة للاجئين والمهاجرين العابرين من خلال المكسيك. في حين أن هناك القليل من الإحصاءات الموثوقة المتعلقة بالعنف الذي تم التعرض له في أثناء العبور من خلال المكسيك، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن معدلات العنف الجنسي تبلغ حوالي ٪24 بالنسبة إلى النساء، و٪5 بالنسبة إلى الرجال، و٪50 بالنسبة إلى المهاجرين واللاجئين المثليين والمتحولين جنسيًا.[12] تم الإبلاغ عن أشكال متنوعة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاغتصاب، والمقايضة بالجنس، والاعتداء الجنسي، والإكراه على الدعارة، وعنف الشريك الحميم، والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي،[13] حيث يستغل المتاجرون عادة المهاجرين الوافدين حديثًا على الحدود الجنوبية للمكسيك.[14] تتخذ العديد من النساء الاحتياطات وذلك لأنهن يدركن المخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي قد يواجهنها في الطريق. قد يسافرن مع شريك ذكر للحماية، على الرغم من أن هذا يأتي مع خطر إساءة المعاملة كجزء من اتفاقية السفر.[15] كما تأخذ العديد من النساء وسائل منع الحمل عن طريق الحقن قبل بدء رحلتهن لمنع الإباضة - ما يسمونه "اللقاح المضاد للمكسيك."[16] ينظر البعض إلى العنف الجنسي في أثناء العبور على أنه "الثمن الذي يجب دفعه" للسفر عبر المكسيك.[17] تواجه مجموعات محددة من اللاجئين والمهاجرين مواطن ضعف إضافية في المكسيك. أفاد مخبرون رئيسيون أن المهاجرين الهايتيين يتعرضون بشكل خاص للتمييز العنصري، بالإضافة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي.[18] إن معدلات الاعتداء الجنسي والعنف والتمييز مرتفعة بشكل خاص بالنسبة إلى الاجئين والمهاجرين من مجتمع الميم،[19] وخاصة بالنسبة إلى اللنساء المتحولات في المكسيك.[20]

اليونان

كانت اليونان تاريخيًا دولة عبور، وأصبحت مؤخرًا مقصدًا للسكان العابرين الذين يصلون عبر تركيا، إلى جزر بحر إيجة، وعلى الحدود البرية لإيفروس. عام 2016، تم توقيع بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا،[21] بهدف الحد من عدد الوافدين إلى أوروبا وتسهيل إعادة الدخول إلى تركيا. تم إنشاء مراكز الاستقبال وتحديد الهوية في الجزر، حيث يخضع طالبو اللجوء لـ "قيود جغرافية" حتى تتم معالجة قضيتهم. كما تم إدخال إجراءات استثنائية سريعة المسار مع مواعيد نهائية قصيرة وضمانات محدودة.[22] أدى ذلك إلى تقطع السبل بالآلاف في ظروف استقبال دون المستوى وتعرضهم لخطر العنف.[23] تعرضت السلطات لانتقادات بسبب تقييد الوصول إلى اللجوء بشكل غير قانوني، وأداء عمليات صد، وإنشاء مرافق "مغلقة" وتجريم عمليات البحث والإنقاذ.[24] علاوة على ذلك، فرضت جائحة كوفيد - 19 مزيدًا من القيود على المخيمات ومراكز الاستقبال وتحديد الهوية. تم تمديد هذه القيود باستمرار، على الرغم من رفع حالة الإغلاق على مستوى الدولة.

غالبًا ما عانى طالبو اللجوء في اليونان العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوطانهم الأصلية أو في طريقهم، خاصة في تركيا.[25] كما تم توثيق انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في مراكز الاستقبال وتحديد الهوية.[26] شدد المشاركون في الدراسة على استمرارية العنف وتكرار حدوثه بأشكال مختلفة، مبرزين أن الإيذاء غالبًا ما يحدث قبل الهروب وخلاله وبعده. تم تحديد العنف الأسري والجنسي على أنهما أكثر أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي شيوعًا. تم وصف النوع الأول بأنه أكثر شيوعًا بين سكان أفغانستان وسوريا والعراق. تتعلق معظم الحالات بالناجيات اللاتي يعانين أنواعًا متعددة من الإساءة من الأزواج والشركاء.[27] كان العنف الجنسي أكثر شيوعًا من مقدمي الخدمات تجاه مواطني الدول الإفريقية، وكان يحدث بشكل خاص قبل رحلة الهروب وخلالها، كما كان يحدث بعد الوصول، على سبيل المثال، شدد المشاركون على أن معدلات الاغتصاب مرتفعة للغاية بين الناجين من الذكور والإناث من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. وفيما يتعلق بالنساء، أفادت التقارير بأن حوادث الاغتصاب قد اقترنت بالاتجار أو بيع/تبادل الجنس، في حين عانى الرجال في كثير من الأحيان العنف الجنسي في سياق التعذيب قبل وصولهم.[28] تم ارتكاب حوادث عنف جنسي في موريا في مراكز الاستقبال وتحديد الهوية في جزيرة ليسفوس، ضد أشخاص من مختلف الفئات، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم وأفراد مجتمع الميم. وفي أثينا، يعرض التشرد وعدم الاستقرار الناجين لمزيد من العنف.[29] تمت مناقشة الاتجار على أنه أكثر شيوعًا بين السكان الأفارقة، على الرغم من محدودية الإفصاح عنه.[30] كما تم التركيز على ممارسة الجنس القائم على المعاملات والبقاء على قيد الحياة بكونه شائعًا بين النساء غير المصحوبات، في حين أن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الأطفال يشمل أيضًا زواج الأطفال في الدول الأصلية وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة، مثل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).[31] كما لاحظ المشاركون أن أفراد مجتمع الميم كثيرًا ما تعرضوا للعنف بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي قبل وصولهم إلى اليونان، على الرغم من استمراره في كثير من الأحيان، خاصة في الجزر.[32]

كينيا

تشهد كينيا هجرة واسعة النطاق ومعقدة متأثرة بعدة عوامل، منها، من بين أمور أخرى، الصراع العنيف الذي يؤدي إلى النزوح الجماعي في معظم الدول المجاورة لها. على هذا النحو، تستضيف كينيا عددًا كبيرًا من طالبي اللجوء واللاجئين. بحلول نهاية يناير 2021، بلغ إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء 508,033.[33] غالبية اللاجئين ينحدرون من الصومال (53٪) تشمل الجنسيات الأخرى جنوب السودان (25٪) والكونغوليين (10٪) والإثيوبيين (5.6٪) شكلت السودان ورواندا وإريتريا وبوروندي وأوغندا وجنسيات أخرى 6.9٪ من إجمالي السكان (حوالي 550,817 اعتبارًا من أبريل 2022).[34] يقيم حوالي نصف اللاجئين في كينيا (43٪) في داداب، و 41٪ في كاكوما بينما يقيم 16٪ في المناطق الحضرية، وخاصة نيروبي، إلى جانب ما يقرب من 18,500 شخص عديم الجنسية.[35]

عانت عدة شرائح من اللاجئين العنف القائم على النوع الاجتماعي وتتعرض له. يشمل ذلك النساء والفتيات والفتيان الصغار والنساء المسنات والأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظ أحد المجيبين أنه، فيما يتعلق بنوع الجنس، يبدو أن النساء والأطفال الذين ينتمون أساسًا إلى الأسر نفسها هم المستهدفون.[36]

تتضمن الأشكال الشائعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها بين اللاجئين الاغتصاب واللواط وعنف الشريك الحميم والزواج القسري.[37] على الرغم من أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث يُمارس في بعض مجتمعات اللاجئين، إلا أنه نادرًا ما يتم الإبلاغ عنه لأنه معترف به ثقافيًا. إن معظم الحالات التي يتم الإبلاغ عنها في إحدى عيادات العنف القائم على النوع الاجتماعي تتضمن العنف المنزلي وعنف الشريك الحميم، والاغتصاب، وهتك العرض، واللواط، والاعتداء الجسدي بالإضافة إلى الإساءة العاطفية أو النفسية. بالرغم من وجود الإبلاغ عن حالات الزواج مبكر والزواج القسري، لم يتم الإبلاغ عن حالات تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.[38]

النتائج

ركزت نتائج البحث على عدة جوانب تتعلق بالإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع الأزمات الإنسانية وغيرها من سياقات النزوح القسري.

عندما يتم الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي

تركز النتائج على أربعة سيناريوهات متعلقة بتقديم الخدمات التي غالبًا ما يفصح خلالها اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليونان والمكسيك وكينيا.

- **طلب الرعاية الصحية/الخدمات الطبية**، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية بالإضافة إلى خدمات الطوارئ (بما في ذلك رعاية ما بعد الاغتصاب)،
- **في حالات الطوارئ**، اللجوء إلى ضباط الشرطة أو الأطباء أو الممرضات في المرافق الطبية،
- **طلب الدعم النفسي والاجتماعي**، في المقام الأول من علماء النفس والاستشاريين ومقدمي الخدمات الاجتماعية الآخرين في الهيئات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية،
- **الانخراط في الخدمات القانونية أو الإجراءات القانونية**، في المقام الأول اللجوء إلى المحامين والمساعدين القانونيين و/أو مسؤولي الوكالات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك سلطات اللجوء والهجرة،
- **في سياقات المجتمع أو في وسائل التواصل الاجتماعي**، اللجوء إلى أعضاء المجتمع الموثوق بهم أو المدافعين عن حقوق المرأة، والطفل وأفراد مجتمع الميم، الذين قد يحيلونهم إلى خدمات الدعم.

من يتلقى الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي

عبر سياقات تقديم الخدمات، يفصح الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي للعديد من الأشخاص المختلفين، لأسباب مختلفة. تشير النتائج إلى بعض الخصائص أو الأنماط الرئيسية.

الثقة

لا عجب أن يفصح الناجون عن العنف القائم على النوع الاجتماعي للأشخاص الذين يثقون بهم. تعتمد الثقة إما على مدى معرفتهم بالشخص نفسه أو السمعة التي يتمتع بها الشخص في مجتمعات الناجين. من خلال الكلام الشفهي، يتعرف الناجون على المهنيين الذين ساعدوا ضحايا آخرين أو الذين لديهم حساسية تجاه قضايا النوع الاجتماعي. لاحظ المشاركون في الدراسة أنه لبناء الثقة، من المهم خلق مناخ من الاحترام المتبادل، وتوضيح كيفية الحفاظ على السرية وضمانها، ومساعدة الناجين باستمرار على حل تحدياتهم. كما قال أحد المخبرين الرئيسيين من كينيا: "أعتقد أن العامل الرئيسي الحقيقي، هو الوجود دائمًا من أجلهم حقًا، وليس محاولة إخبارهم بما يتعين عليهم فعله أو محاولة اكتشاف المشكلة. حيث لاحظت أنه بمجرد الوجود هناك يومًا بعد يوم والاستماع، أن ذلك هو العامل الرئيسي في انفتاحهم."[39]

نوع الجنس

لاحظ المشاركون في الدراسة أن الناجين غالبًا ما يفضلون الإفصاح لأشخاص من الجنس نفسه. قد لا يكون هذا صحيحًا دائمًا بالنسبة إلى بعض الناجين، بما في ذلك بعض الناجين الذكور. لاحظ المشاركون في الدراسة أن الأهم من نوع الجنس الفعلي لمقدم الخدمة الفردي هو حساسية ذلك الشخص تجاه النوع الاجتماعي وقدرته على بناء الثقة.

الأدوار المهنية المختلفة

عند التعامل مع مقدمي الخدمات المهنيين، يفضل بعض الناجين الإفصاح لأفراد في أدوار محددة - معظمهم من علماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين - الذين لديهم خبرة وتجربة في التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، في بعض الأحيان، قد يتوقع الناجون الإفصاح عن ذلك لمهنيين آخرين. على سبيل المثال، شعر أحد المشاركين في اليونان أن النساء الأفغانيات الوافدات حديثًا غالبًا ما يفصحن للأطباء (بغض النظر عن نوع الجنس) بسهولة أكبر من الأخصائيين الاجتماعيين أو الأخصائيين النفسيين، لأن الأطباء في أفغانستان هم الذين يتعاملون في أغلب الأحيان مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. والجدير بالذكر أن بعض الناجين قد يشعرون بالراحة عند مشاركة تجاربهم مع الآخرين في سياق تقديم الخدمات - على سبيل المثال، طاهي المأوى الذي يقومون بإعداد وجبات الطعام معه، أو حارس الأمن اللطيف والمسن، أو مشاركين آخرين في نشاط جماعي أسبوعي. قد يكون من الصعب التنبؤ بمن قد يجعل الناجي يشعر بالراحة أو بالأمان.

المترجمون الفوريون

لاحظ المشاركون كيف يمكن أن يساعد المترجمون الفوريون على عملية الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي أو عدم إعاقته. يمكن أن يساعد مترجم فوري موثوق به مقدم الخدمة على كسب ثقة الناجي، وعلى النقيض، قد يقوض المترجم غير الحساس أو الذي يصدر أحكامًا رغبة الناجي في التحدث إلى مقدم خدمة جدير بالثقة. المترجمون الفوريون هم مفتاح التبادل. لذلك، بصرف النظر عن المهارات اللغوية التقنية، يجب أن يكون المترجم مقبولاً بالنسبة غلى الناجي قبل أن يشعر بالأمان للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أشخاص آخرون خارج إطار تقديم الخدمات

خارج سياق تقديم الخدمات، قد يفصح الناجون بالطبع إلى الأشخاص الذين يثقون بهم - غالبًا أولئك الذين لديهم تجاربهم الخاصة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي أو الأشخاص الذين يمكنهم دعمهم وحمايتهم. هذا يشمل الأصدقاء أو أفراد الأسرة أو الجيران أو الزعماء الدينيين أو أفراد المجتمع الآخرين. قد يوفر هؤلاء الأفراد رابطًا مهمًا من خلال توجيه الناجين إلى الخدمات المتاحة. كما يفصحون أحيانًا نيابة عن الناجين، على الرغم من أن هذا عادة ما يكون مناسبًا فقط بموافقة الناجي.

أسباب الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي

في كثير من الأحيان، لا يرى الناجون أي سبب وجيه للتحدث عن تجاربهم السابقة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. تُناقش وصمة العار والعوائق الأخرى أدناه. ومع ذلك، تركز نتائج الدراسة على بعض الدوافع الرئيسية التي لا تزال تدفع العديد من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الإفصاح عما حدث لهم.

الراحة النفسية

يتحدث العديد من الناجين عن تجارب العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من عملية التعافي النفسي. وصف أحد المشاركين في دراسة مكسيكية الأفراد الذين عانوا العديد من المصاعب الشديدة سواء في الوطن أو خلال رحلتهم: "الصدمة بأنهم يحملون عواطف كثيرة تُثقل ظهرهم. وعندما يصلون إلى تيخوانا، فإنهم يصلون إلى النقطة حيث يمكنهم أخيرًا التخلص من هذه الصدمة التي تكمن في صدورهم."[40] كان هناك مقدمة خدمات أخرى في مكسيكو سيتي تستقبل العملاء بشكل روتيني بإشارة تعني أنه يمكنهم التخلص من أي مخاوف يرغبون فيها عند الدخول إلى مكتبها. كانت تسأل، "كيف حالك اليوم؟ وكيف حال قلبك" في كثير من الأحيان، ساعد هذا الأمر الناجين على الشعور بالأمان عند مشاركة مخاوفهم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي - إما على الفور أو في الوقت المناسب.

يقترح المشاركون في الدراسة أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يكون أسهل عندما يحصل الناجون على خدمات متخصصة للدعم القانوني والاجتماعي والنفسي والاستشارات. قد يكون لدى الناجين في الملاجئ أو الشقق التي تديرها الدولة أو المؤسسات غير الحكومية وعي أكبر بهذه البرامج وإمكانية الوصول إليها أكثر من أولئك الذين يعيشون في مخيمات مكتظة وغير آمنة. ومع ذلك، حتى في المخيمات، هناك فرص للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عند وجود أماكن آمنة وهياكل للحماية.

الدعم المجتمعي والتضامن

لاحظ المشاركون في الدراسة أن العديد من الناجين يبحثون عن دعم المجتمع والتضامن من الآخرين الذين يفهمون تجاربهم - ولكن ليس من الواضح دائمًا أين يمكن العثور على ذلك. كما لاحظ أحد المشاركين في الدراسة، أن القدرة على مشاركة تجارب العنف القائم على النوع الاجتماعي مع ناجين آخرين يمكن أن تكون تجربة محفزة وقوية للغاية: "بدأوا في التواصل مع... النساء المهاجرات الأخريات اللائي وقعن ضحايا ... واللائي وصلن بالفعل إلى مرحلة متقدمة فيما يتعلق بقضيتهن ويشاركن تجاربهن معهن ويبدأن في إخبارهن أنهن أفضل حالاً الآن".[41] تؤدي مجتمعات اللاجئين والمهاجرين بالإضافة إلى منظمات حقوق المرأة ومجتمع الميم دورًا مهمًا في خلق مساحات يمكن أن يعثر الناجون من خلالها على بعضهم بعضًا وأن يدعموا بعضهم بعضًا أو ببساطة يمكنهم المشاركة في الأنشطة معًا. يحدث الإفصاح غالبًا في هذه المساحات.

الحصول على الحماية أو المزايا المحدودة

قد يفصح الناجون عن التجارب السابقة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بهدف الحصول على الحماية أو المزايا المحدودة أو العاجلة المتعلقة باللجوء أو إعادة توطين اللاجئين، أو الحصول على سكن أفضل، أو الحصول على الدعم الاجتماعي، أو الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. على سبيل المثال، في اليونان، يؤدي تحديد هوية أحد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى بدء إجراءات استقبال خاصة في الجزر. علاوة على ذلك، فإن إثبات تعرض شخص ما للعنف القائم على النوع الاجتماعي في تركيا يمكن أن يساعد في إظهار أن تركيا ليست دولة آمنة للعودة. وبالمثل، في كينيا، قد يُسمح للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالانتقال من مخيمات اللاجئين إلى المناطق الحضرية أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة. أو كما لاحظ أحد المشاركين في الدراسة الناجين في أثناء طلب اللجوء على الحدود الأمريكية المكسيكية:

> "لم يعد بإمكانهم تحمل ذلك، إنهم مرعوبون، إنهم على وشك أن يتمكنوا من دخول الولايات المتحدة ولا يمكنهم ذلك، لذا فهم يفصحون عن كل شيء يتعلق بقضيتهم حتى نأخذ قضيتهم على محمل الجد. ويصعب عليهم فهم سبب عدم قدرتهم على الدخول حتى بعد أن أخبرونا كل شيء. لذلك، من الشائع جدًا أن يرسلوا إلينا صورًا لجروحهم، والرسائل النصية والتسجيلات الصوتية التي تلقوها، وصور التقارير، والمقالات التي نشرت في الصحف بشأن قضاياهم، وما إلى ذلك، أي شيء لإثبات أنهم ضحايا ".[42]

عوائق الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للناجين

يواجه الناجون عقبات متعددة الأوجه فيما يتعلق بالإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عوائق بارزة ولكنها متصلة على المستويين الفردي والاجتماعي، وكذلك على المستوى الهيكلي. كما قد تواجه مجموعات محددة من الناجين مثل ضحايا الاتجار والأطفال وأفراد مجتمع الميم عوائق فريدة.

• عوائق على المستوى الفردي

على مستوى الناجي الفردي، يمكن أن يؤثر عدد من العوامل في الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. قد تختلف هذه العوامل باختلاف الناجين، وقد تختلف في نقاط زمنية مختلفة.

مخاطر السلامة، والخوف من التعرض لمزيد من العنف

قد يخشى الناجون التعرض لمزيد من الأذى من الجاني إذا أبلغوا عن العنف، خاصة عندما يكون الجاني شريكًا رومانسيًا أو أحد الأقارب أو شخصًا يعيش في نفس المجتمع أو شخص لديه أموال أو نفوذ أو ممثل مسلح. على سبيل المثال، لاحظ مقدم الخدمة في اليونان،

"(...) هناك الكثير من التضليل: "إذا أبلغت أي شخص عن ذلك، فسأكتشف ذلك وسيتم القبض عليك أيضًا. لن تحصل على حق اللجوء لأنك كنت جزءًا مما حدث". هناك وقت طويل قبل أن يصل أي شخص إلينا - ومن المهم أن نعرف ذلك أيضًا. إذا كان هناك أشخاص تعرضوا للتعذيب ثم أصبحوا ضحايا للاتجار بالبشر، ... فبحلول وقت وصولهم إلى اليونان، سيتم إخبار الجميع: "لا تخبروا أي شخص لأن هذه الدولة أو جيش دولة المنشأ سيعرف ذلك لأن الحكومات تعمل معًا"، وهذا لا يشجع على الإفصاح أيضًا ".[43]

بالإضافة إلى ذلك، قد يخشى الناجون رد الفعل العنيف والانتقام من عائلاتهم أو مجتمعاتهم إذا كان ذلك الإفصاح سيجلب العار أو سيسبب اضطرابًا للشبكة الاجتماعية.

الأولويات الأعلى

أبرز المشاركون عبر السياقات الثلاثة أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يمثل ببساطة أولوية بالنسبة إلى العديد من الناجين. غالبًا ما تكون هناك احتياجات أكثر إلحاحًا في أثناء النزوح، مثل ضمان الوصول إلى المأوى والأمان. بالنسبة إلى الناجين الذين يواجهون انعدام الأمن ويكافحون من أجل استعادته، فإن الحديث عن تجارب العنف السابقة يمكن أن يزعزع استقرارهم بشكل أكبر، كما قال أحد المشاركين الذين يعملون مع الناجين في اليونان:

"نتحدث عن مجموعة من اللاجئين، وهي مجموعة ليس لديها نقطة مرجعية ثابتة، ولديها كل هذه المشكلات المعروفة التي ندركها ... من حيث ظروف حياتهم، والاعتراف بوضعهم، ووجودهم، وما سيحدث لهم بعد ذلك، وأين سينتهي بهم المطاف، لذلك، لن يناقشوا مثل هذه المشكلات لأن هذه المشكلات يصعب إدارتها. إن هذا الأمر مثل الاضطرار إلى تسلق جبل والقول إنك ستتسلق جبلًا آخر وآخر. إنه ليس أمرًا مريحًا بالنسبة إليهم، فهو ليس هذا ما يسعون إليه".[44]

أكد مشاركون آخرون أن بعض الناجين يعطون الأولوية لخطوتهم القادمة، خاصة في سياقات العبور مثل المكسيك، حيث يمكن اعتبار الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بمنزلة تأخير أو تعقيد لرحلة الشخص إلى الشمال.

"إن الحاجة الملحة الرئيسية هي أنني أريد العبور - لا شيء آخر على نفس القدر من الأهمية ... حتى لو كانت هناك حاجة طبية أو جنسية وإنجابية وحالات حمل عالية الخطورة، أو ... ربما حالات اغتصاب حديثة، لا يوجد أمر... يعطونه نفس القدر من الأهمية. لأن الأولوية تتمثل في العبور، وأن تكون قادرًا على الحصول على اللجوء".[45]

كما لاحظ المشاركون في الدراسة أن الناجيات غالبًا ما يميلن إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات أطفالهن على حساب احتياجاتهن. اعتمادًا على الظروف، قد يؤدي ذلك إلى تحفيز أو إعاقة الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الشعور بالخزي والذنب ولوم الذات

غالبًا ما تتم الإشارة إلى شعور الناجي بالخزي والذنب ولوم الذات على أنه من بين التحديات التي تواجه الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. شعر بعض المشاركين في الدراسة أن ذلك الحاجز كان أكثر وضوحًا في مجتمعات بعينها أكثر من غيرها. على سبيل المثال، شعر أحد مُقدمي الخدمة في اليونان أن الناجيات المتحدثات باللغة العربية كانوا أقل استعدادًا للإفصاح عن تجاربهن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي أكثر من غيرهم بسبب الشعور بالخزي. أشار أحد المشاركين في دراسة في المكسيك أن النساء المتحولات جنسيًا الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يعانين شعورًا بلوم الذات بسبب المعايير الثقافية والجنسانية واسعة النطاق.

"من الناحية الثقافية، يَصعب على النساء المتحولات جنسيًا التقبل؛ نظرًا لأنهن رجال من الناحية البيولوجية فهن يعتقدن أن لديهن بعض القوة الجسدية التي كانت من المفترض أن تمنحهن القدرة على مقاومة هذا النوع من العنف. هذا هو الحال خاصةً بالنسبة إلى الناجيات من السلفادور، اللاتي يبلغن عن العديد من حالات عنف العصابات [عصابات ماراس]. وتتحدث هذه العصابات كثيرًا عن أنك يجب أن تكون رجلًا قويًا، لذلك يعانين [الناجيات] الشعور بالخزي لعدم مقاومة هذا العنف بصفتهن رجالًا من الناحية البيولوجية."[46]

انعدام الثقة

تمت ملاحظة أن الحاجز الرئيسي الذي يواجه الإفصاح في كثير من الحالات هو انعدام ثقة الناجيات في مُقدمي الخدمة أو السُلطات. يُعد وجود مستوى أساسي من الثقة أمرًا ضروريًا على أحد المستويات للتحدث عن التجارب المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي أو الاحتياجات إلى شخص آخر. كما ذكرنا سابقًا، قد يستغرق الأمر وقتًا طويلًا لبناء هذه الثقة، وقد تتطلب وقتًا أطول من الوقت المتاح لمُقدم الخدمة بمفرده مع أحد الناجين. شعر أحد المشاركين في الدراسة في كينيا أن بعض الناجين يخشون أن يشك الموظفين بهم أو يحكموا عليهم إذا أفصحوا عن العنف القائم على النوع الاجتماعي أو أنهم سينتهكون حقوقهم في الخصوصية أو السرية. على صعيدٍ آخر، لا يثق العديد من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في النظام أو المؤسسات نفسها، وقد يرجع ذلك إلى التجارب السابقة أو عدم قدرة السُلطات في أوطانهم على توفير الحماية. على سبيل المثال، ورد أن اللاجئين في المناطق الحضرية في نيروبي لم يرغبوا في الإفصاح عن تجاربهم مع العنف القائم على النوع الاجتماعي خوفًا من عدوانية الشرطة. وفي اليونان، ورد أن الناجين كانوا يخشون الشرطة وإجراءات اللجوء. وعلى حدود المكسيك، لم يقتصر ارتباط الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بعدم شعور الناجين بالأمان بشكل عام وخوفهم من سلطات الدولة فقط ولكنه كان متعلقًا أيضًا بالخوف من العصابات والمحتكرين والمهربين.

الصحة العقلية والصدمة والخوف من التعرض للصدمة مجددًا

لاحظ مُقدمو الخدمة في الدول الثلاث أن آثار التجارب الصادمة في الماضي على الصحة العقلية، ومن بينها العنف

القائم على النوع الاجتماعي، تؤثر في رغبة الناجين وقدرتهم على التحدث عن هذه التجارب. على سبيل المثال، أشار أحد المشاركين في المكسيك أن الاكتئاب قد يثبط الناجين عن طلب المساعدة على الإطلاق، فكيف بالتحدث عما تعرضوا له من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وأشار آخر، أن الناجين، خاصةً المراهقين يحاولون تجنب الألم والضيق الذي ينتج عن تذكر هذه التجارب. كما يمكن للآثار المُتعلقة بالصدمة على الذاكرة نفسها أن تجعل الإفصاح أمرًا في غاية الصعوبة.

الحواجز اللغوية

أشار المشاركون في الدراسة إلى أنه في كثير من الحالات تواجه عملية الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي حاجزًا عندما لا يتحدث الناجي ومُقدم الخدمة اللغة نفسها (اللغات). على سبيل المثال، شكلت الحواجز اللغوية تحديًا رئيسيًا بين الأفغان والأفارقة الناطقين بالفرنسية في اليونان وكذلك بين شعب المايا والهايتيين الذين يعبرون الحدود للوصول إلى المكسيك. الترجمة الفورية ليست متاحة دائمًا. وحتى عندما تتوفر، قد تكون غير ملائمة أو قد يشعر الناجين بأنهم غير قادرين على التحدث في وجود طرف خارجي، خاصةً إذا كان المترجم الفوري لا يبدو أنه وسيط آمن. فسر ذلك أحد المشاركين في الدراسة والعاملين في مخيم كاكوما في كينيا، قائلًا:

> "... إذا كنت أنتمي لهذا المجتمع والشخص الذي من المفترض أن يتولى الترجمة ينتمي إلى مجتمع آخر أو ينتمي إلى المجتمع نفسه، ففي الحالتين لن أرغب في أن يسمع شكواي أو بكائي. لذلك لن أرغب في التحدث علانيةً لأنني لا أريد أن يعلم طرف خارجي ما مررت به." [47]

جنس مُقدم الخدمة (والمترجم الفوري)

قد يُعيق جنس مُقدم الخدمة (والمترجم الشفوي) بعض الناجين عن الإفصاح عن تجاربهم مع العنف القائم على النوع الاجتماعي. شعر المشاركون في الدراسة أن النساء قد يترددن في مشاركة تجاربهن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي أمام الأخصائيين الرجال ويفضلن الإفصاح إلامرأة أخرى. لم يكن هذا التفضيل واضحًا تمامًا بالنسبة إلى الناجين من الذكور؛ ما يُشير إلى الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة. وعلى الرغم من ذلك، ففي النهاية نرى أن مراعاة حساسية العنف القائم على النوع الاجتماعي والقدرة على اكتساب الثقة هما أكثر أهمية بالنسبة إلى الناجي من جنس مُقدم الخدمة.

المعايير الثقافية والدينية

قد تؤثر المعايير الثقافية والدينية المُتعلقة بالجنس والنوع الجنساني والعنف وحتى خصوصية الأسرة فيما إذا كان الناجي سيفصح عن تجربته مع العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيف وإلى أي مدى. في اليونان على سبيل المثال، كانت النساء الأفغانيات الناجيات أقل استعدادًا للإفصاح بسبب المعايير المُتعلقة بالتحدث عن النوع الجنساني أو شؤون الأسرة. وعلى نحو مماثل، أشار أحد المشاركين الآخرين في الدراسة إلى أن المعايير الدينية المحافظة قد تحد من التواصل باللغة ومدى الإفصاح:

> "ستتحدث الفتيات الأكثر تدينًا بطريقة قد لا توضح أنها خضعت للعنف... أتذكر فتاة صومالية نشأت في جيبوتي وكانت تسافر بمفردها، وفي تركيا تعرضت إلى العنف وأحد أشكال الزواج القسري من أحد المهربين لتتمكن من إكمال رحلتها. ظلت تردد: "جعلني زوجته ولكنني لم أرد ذلك" ولم ترغب في قول أي شيء آخر. أتذكر أنها بعد طرح بعض الأسئلة، لم تتمكن مجددًا من نطق هذه الكلمات "لقد اغتصبني". على الرغم من أنها كانت مثقفة للغاية. لقد أفصحت عما تعرضت له على الفور ولكنها صاغت كلماتها بعناية شديدة." [48]

الخوف من التأثير على إمكانية الوصول إلى المأوى أو المزايا، أو التأثير على الوضع القانوني

سلط المشاركون في ثلاث دراسات حالة الضوء على احتمالية تردد الناجين في الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي خوفًا من أن يؤثر ذلك في إمكانية وصولهم إلى احتياجاتهم الأساسية أو المساعدة الإنسانية. في المكسيك على سبيل المثال، يعتمد العديد من ضحايا العنف المنزلي ماديًا على الشريك المسيء بصفته رب الأسرة؛ الذي قد يكون المستحق للدعم النقدي. وفي كينيا، قد يخشى الناجون أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يؤدي إلى فقدانهم المأوى أو إمكانية الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية، وينطبق ذلك على القاصرين المنفصلين عن ذويهم الذين يُعانون العنف القائم على النوع الاجتماعي على يد أقاربهم الذين يستضيفونهم. قال أحد المشاركين العاملين في مخيم كاكوما:

> " (...) يخشى بعضهم ويفكرون فيما يلي، إذا قدمت بلاغًا ... هل سأفقد منزلي؟ هل سأشرد في الشوارع؟ لذلك فهم يشعرون بالخوف. وهناك أيضًا نظام [إنساني]، حيث يتم تخصيص منزل لك، وتقوم الأسرة في هذا المنزل بتخصيص حصة لطعامك وحصة لاحتياجاتك الأساسية مثل الصابون وغيره. لذلك فهم يشعرون بالخوف من أنهم إذا أبلغوا سيفقدون الراحة التي ينعمون بها في منزلهم وقدرتهم على الحصول على الطعام وحتى الاحتياجات الأساسية." [49]

قد يخشى الناجون أيضًا تأثير ذلك في فرصهم في الحماية الدولية أو وضعهم القانوني. لاحظ المشاركون في الدراسة في اليونان أن الناجين غالبًا ما يمتنعون عن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أثناء تنفيذ إجراءات اللجوء الخاصة بهم خوفًا من حدوث تعقيدات أو تأخيرات. وفي المكسيك، قد يرفض الناجون المُسجلون كلاجئين من خلال طلب الحماية الأسري الإفصاح عن تعرضهم لعنف الشريك الحميم خوفًا من فقدان وضعهم كلاجئين إذا كان الشريك المسيء هو مُقدم الطلب الأساسي لوحدة الأسرة.

انعدام الدعم (المُتصور) أو العواقب غير المرغوبة

يمكن إعاقة الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في كثير من الحالات إذا كان الناجون لا يصدقون وجود خدمات الدعم أو أنها فعالة. يتضمن ذلك انعدام الثقة في أن الشرطة يمكنها حمايتهم وكذلك الخوف من أن المنظمات لن تكون ذات فائدة. يمكن أن يمثل الكلام الشفوي أداة في غاية القوة بهذا الصدد. كما يقول أحد المشاركين: "قد تسمع بعض الإشاعات في المجتمع مثل، 'غادرت المرأة ثم عادت، فلماذا أتحدث عن الأمر؟ لم يكن هناك شيء. لقد أخذت إلى هناك، لقد كانت بمفردها، لم يكن لديها أي دعم'".[50] قد يضع الناجون معاييرهم الخاصة للحماية خوفًا من أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى جهة رسمية قد يثير سلسلة من التدخلات غير المرغوبة أو المزعزعة للاستقرار، مثل أماكن الملاجئ، التي لن يكون لهم سيطرة عليها. في المكسيك على سبيل المثال، وُصف الناجون بأنهم يترددون في طلب فحص فيروس نقص المناعة البشرية في المراكز الصحية لأنهم يفترضون أنه سيتم سؤالهم عن العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ما قد يبدأ سلسلة من عمليات الإبلاغ غير المرغوبة.

نقص المعلومات أو الوعي

يمكن لنقص معلومات الناجين بشأن حقوقهم وكيف يمكنهم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك نقص معلوماتهم بشأن الخدمات المتاحة إعاقة الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. في اليونان، برز كلٌ من نقص الوعي أو التصورات السلبية عن الأخصائيين، مثل الأخصائيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين من بين الحواجز التي تُعيق الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

• الحواجز الاجتماعية / المجتمعية

بالإضافة إلى الحواجز الفردية، يتأثر إفصاح الناجين عن العنف القائم على النوع الاجتماعي تأثرًا كبيرًا بالقوى الاجتماعية أو المجتمعية مثل وصمة العار والمعايير الجنسانية وتطبيع العنف والمصالحة المجتمعية وممارسات الوساطة.

وصمة العار والحكم الاجتماعي

تم تحديد الخوف من الوصم بالعار أو شك الأسرة أو المجتمع أو التعرض للحكم أو اللوم من بين العوامل الاجتماعية الرئيسية التي تُعيق الإفصاح. لاحظ بعض المشاركين في ليسفوس وكذلك كاكوما ونيروبي أن الناجين يخشون حتى أن تتم رؤيتهم بالقرب من مراكز الخدمات الطبية التي قد تربطهم بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. فسر أحد المشاركين في الدراسة ذلك قائلًا:

> "ستجد أن النساء أنفسهن ينبذن الناجيات أيضًا. فهن لن يدعونكِ إلى الفعاليات الاجتماعية، ولن يجلسوا معكِ في المناسبات. لذلك ستجد أن غالبية النساء اللاتي تتحدث إليهن يقولون ’لقد تم اغتصابي ولكنني لم أبلغ عن الأمر في أي مكان. لم أستطع أن أبوح بالأمر للمجتمع، أو إخبار رئيس مخيمنا أو رئيس مجموعة رونجاي بانياموليمنجي أو مجتمع الأورومو، لن أتجرأ على البوح بالأمر، فبمجرد أن يكتشف الجميع ذلك، لن ترافقني النساء الأخريات إلى أي مكان ولن يجلسنَ معي وسيسخر مني الجميع.‘"[51]

يتفاقم الخوف من وصمة العار في كل من اليونان وكينيا على حد سواء وذلك بسبب الاعتماد على المترجمين الفوريين الذين ينتمون هم أيضًا إلى مجتمعات اللاجئين في كثير من الأحيان.

> " هناك العديد من النساء اللاتي توليت قضاياهن، وكانوا يقولون "لن أجرؤ على البوح بالأمر لأن (المترجم) كان "صديق زوجي" أو "صديق من اغتصبني" أو "كان هناك عندما تم اغتصابي". لقد رأيت ذلك أيضًا على نطاق واسع: الوساطة الثقافية التي يقدمها الأشخاص داخل المخيم ويمرون بنفس المواقف ويعرفون المجتمع كله." [52]

تمت الإشارة إلى أن الناجين من الذكور والأشخاص من مجتمع الميم والنساء من الشرق الأوسط هم أكثر من يخشون وصمة العار اللاحقة للإفصاح في اليونان، بينما في كينيا شعر بعض المشاركين أن الناجين من الذكور ومن مجتمع الميم كانوا يتراجعون في الأغلب عن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب إلقاء اللوم على الناجي وانتقام المجتمع أو العزلة الشديدة.

المعايير الجنسانية والثقافية

حدد المشاركون في الدراسة في الدول الثلاث اختلافات في أنماط الإفصاح المُتعلقة بالمعايير الجنسانية والثقافية، بما في ذلك المحظورات ورهاب المثلية الجنسية ورهاب المتحولين جنسيًا وتحمل عنف الشريك الحميم. على سبيل المثال، أوضح مُقدمو الخدمة في كينيا كيف يمكن إعاقة الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب "ثقافة عدم المشاركة" داخل المجتمعات أو تصور أن الحياة الجنسية خاصة ولا يجوز مناقشتها علنًا. في المكسيك، كانت المعايير الجنسانية والثقافية التي تُعيق الإفصاح مرتبطة بشكل خاص بشعب المايا الذين ورد عنهم أنهم أقل استعدادًا للكشف عن أنفسهم كناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، أما

بالنسبة إلى النساء الهايتيات فكانوا يحرصن على ألا تتم رؤيتهن بالقرب من مُقدمي الخدمات وحدهن. وعلى غرار اليونان، تم وصف الناجيات السوريات أو الأفغانيات أو الصوماليات بأنهن أقل استعدادًا للإفصاح، خاصةً في حالات عنف الشريك الحميم خوفًا من تعرض عائلات الناجيات إلى وصمة العار في أماكن الملاجئ وقد يؤدي ذلك إلى العزلة الاجتماعية. علاوةً على ذلك، يمكن للمعايير الجنسانية أن تُعيق الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة إلى الناجين من الذكور:

"فبالنسبة إلى الرجال، يراهم المجتمع أنهم أرباب الأسرة ومصدر للأمان، لذلك إذا تعرضوا للاغتصاب فهم يخشون الإفصاح عنه. لأنهم أصبحوا ضعفاء الآن، فمن سلجأ إليهم؟"[53]

"تطبيع العنف"

تم تسليط الضوء في الدراسة على القبول الجماعي للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو تطبيعه بعدّه سببًا شائعًا للناجيات لعدم إفصاحهن عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. غالبًا ما أشارت المشاركات في الدراسة إلى أن الناجيات اللاتي يتعرضن إلى مستويات عالية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوطانهن أو يعانينه يعدّن هذا النوع من العنف "طبيعيًا" أو "لا يستحق الذكر" في اليونان، قد يتضمن ذلك عنف الشريك الحميم وكذلك الاغتصاب الزوجي والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وغالبًا ما يُنظر إلى كل ذلك على أنها أمور عائلية طبيعية. وصف أحد المشاركين في الدراسة شيئًا مشابهًا في المكسيك:

"أرى أن أكبر التحديات الأخرى التي نواجهها هو أن الأشخاص، وفي هذه الحالة النساء، خاصةً الأمريكيات من أمريكا الوسطى والمكسيكيات من الجنوب، كانت حياتهن اليومية مليئة بالعنف وبالنسبة إليهن فهو أمر يعرفونه جيدًا ويعرفن أنه يجب عليهن التعايش معه طوال حياتهن. ...فهن يرونه شيئًا طبيعيًا يتعرض له جميع صديقاتهن ورفيقاتهن الأخريات وأسرتهن، لذلك يرونه أمرًا طبيعيًا ويعتقدن أنه لمجرد أنهن لم يتعرضن للضرب المبرح أو تركن في المستشفى، إذن فهن لا يتعرضن للإيذاء."[54]

بالنسبة إلى بعض الناجيات في المكسيك، كان هناك "افتراض للمخاطر" حيث كان يُنظر إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنه ثمن يجب دفعه مقابل الهجرة إلى الشمال.

آليات حل النزاعات المجتمعية / العائلية

على نحو مثير للاهتمام، يمكن لممارسات حل النزاعات المجتمعية إعاقة رغبة الناجين في مشاركة تجاربهم مع العنف القائم على النوع الاجتماعي أو احتياجاتهم. في مخيم كاكوما على سبيل المثال، غالبًا ما تلجأ أسر الناجيات إلى حل الشكاوى المُتعلقة بالعنف المنزلي أو الجنسي داخليًا أو مع القادة المحليين وغالبًا ما ينتج عن ذلك اتفاقيات أو تسويات خارج نطاق المحكمة أو زواج قسري كتعويضات. وضح أحد المشاركين في الدراسة ذلك قائلًا:

"إليك مثالًا، قد تتعرض إحدى الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدرسة إلى الانتهاك. ونظرًا لأنهن يميلن إلى التحدث إلى والديهن، لن يتحدث الوالد عن ذلك في أي مكان آخر وإذا اضطر إلى ذلك، فسيتحدث إلى كبار السن في المجتمع لأنهم يحاولون حماية ثقافتهم ولا يريدون لهذه المرأة أن تخرج عن معتقداتهم ومعاييرهم الثقافية. لذلك، سيلجؤون إلى تسوية الأمر خلال الاجتماعات العامة المحلية لدرجة أنهم سيقولون، بما أنك انتهكت هذه المرأة، يتعين عليك الزواج منها، وسينتهي الأمر مجددًا بزواج الضحية القاصر من رجل عجوز (مزي أي، رجل عجوز)".[55]

• الحواجز الهيكلية / النظامية

بالإضافة إلى الحواجز الفردية، أشار المشاركون في الدراسة إلى عدة تحديات هيكلية ونظامية تُعيق الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذه الحالات.

عدم كفاية خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي

تم تحديد الفجوات النظامية في الاستجابة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي وتصنيفها كحواجز بارزة تؤثر في الإفصاح في جميع البيئات الثلاثة. في اليونان، تُعزز محدودية التدخلات طويلة المدى وعدم مرونة الاستجابة المؤسسية من المخاوف التي تتمثل في عدم اليقين الذي يتبع الإفصاح ويؤدي في النهاية إلى إعاقة الإفصاح، خاصةً بالنسبة إلى الناجيات من عنف الشريك الحميم والقاصرين غير المصحوبين. على سبيل المثال، صنف أحد المشاركين العاملين مع الشباب في أثينا الاستجابات النظامية غير الملائمة والتأخيرات من بين التحديات:

> "ولكن عندما لا يكون لدي أي شيء أقدمه لك لأن السلطة المُختصة أو مكتب المدعي العام أو غيرهم سيستغرقهم أسبوعًا لاتخاذ الإجراءات، ماذا يمكنني أن أفعل؟ هل ترغب في القدوم إلى منزلي؟ فيجب أن ننظر أيضًا في السياق الأوسع في كل ذلك. هل المرافق في حالة جيدة، إذا جاز التعبير؟ هل مسارات الإحالة ذات فائدة؟ هل يتم تطبيقها؟ هل نعلم ما الذي سنفعله؟" [56]

علاوةً على ذلك، بينما تم تصنيف عدم كفاية الملاجئ الآمنة كأحد المثبطات الرئيسية للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، فقد لا يكون هناك مكان آخر يمكنهم العيش فيه. وضح أحد المشاركين في الدراسة الموقف في جزر اليونان قائلًا:

> "تعلم النساء اللاتي يتعرضن للإساءة سواء على يد زوجها أو شخص آخر أنه في هذه المرحلة ليس هناك طريقة للانتقال إلى ظروف معيشة أكثر أمانًا. يمثل ذلك الموقف فجوة. يعمل المخيم الجديد منذ سنة ولم يتم تجسير هذه الفجوة حتى الآن. أعتقد أن ذلك أكبر مثبط للإفصاح عن هذا النوع من الحوادث." [57]

في كينيا، جادل المشاركون أن ما يُعيق الإفصاح هو تعقيد نظام الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسوء التعامل مع الحالات، بما في ذلك أوقات الانتظار الطويلة وعدم تقديم ملاحظات أو عدم توفر نهج شاملة للحالات المُحالة، ويؤدي كل ذلك في النهاية إلى تفاقم انعدام الثقة في المؤسسات. وبالمثل في اليونان، يمثل أيضًا نقص أو عدم كفاية آليات الإحالة والبروتوكولات حواجز إضافية، خاصةً تلك المُتعلقة بالقطاع العام.

والجدير بالذكر، أن المشاركين في اليونان والمكسيك سلطوا الضوء على أن معظم خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي موجهة نحو النساء؛ ما يترك الناجين الأخرين دون خدمات أو فرص للإفصاح:

> "عندما أفكر في وصف العنف الجنسي في قانون المكسيك. فالقانون نفسه يمحو فكرة العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان. يتعلق كل شيء "بمركز عدالة المرأة" و"المعهد الوطني للمرأة" و"اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه" - ستجد كل شيء يتعلق بـ"المرأة" لذلك فإن أفراد مجتمع الميم من الذكور والأفراد غير ثنائي الجنس والرجال المغايرين ومتوافقي الجنس، قد يترددون في الإفصاح لأسباب جنسانية/ثقافية، ولكن إذا رغبوا في الإفصاح، فإلى من يمكنهم اللجوء؟ حتى المنظمات غير الحكومية مخصصة للنساء.

> هناك تهميش عام وواسع النطاق للعنف الذي يعانيه الرجال والفتيان والأشخاص غير ثنائيي الجنس. أعلم أنه من الصعب على الرجال المكسيكيين المتحولين جنسيًا الحصول على استشارة لأمراض النساء ولا يمكنني حتى التخيل كيف يكون الوضع بالنسبة إلى المهاجرين/اللاجئين. فهؤلاء ناجون مهمشون." [58]

عدم كفاية التوعية أو الكفاءة الثقافية

تم تصنيف الافتقار إلى التوعية والكفاءة الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصةً داخل القطاع العام كأحد العوامل المساهمة في عدم إفصاح الناجين أو تعرضهم للصدمة نفسها مجددًا. على سبيل المثال، أشاد أحد المشاركين في اليونان بأهمية توعية الموظفين بالأشكال والمستويات المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي:

> "ربما يُقال ذلك بطريقة أخرى؛ بحيث لا يتمكن المرء من فهم أن ذلك أحد أشكال العنف. لذلك نتحدث عن ضرورة تدريب الأشخاص الذين يتعاملون مع هذه الأمور. كما أن للعنف عدة مستويات، فهو لا يقتصر على الضرب فقط." [59]

كما أشار المشاركين في الدراسة أيضًا إلى الافتقار إلى الكفاءة الثقافية والتمييز التي يُظهرها موظفو تقديم الخدمات وكذلك السلطات كأحد الحواجز التي تواجه الإفصاح في الدول الثلاث. في المكسيك على سبيل المثال، يُعد التمييز واسع النطاق ضد الهايتيين من المجتمعات المحلية وكذلك موظفي المستشفيات وغيرهم من مقدمي الخدمات أحد العوامل التي تُعيق الوصول إلى الخدمات وتؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة. علاوةً على ذلك، أعرب المشاركون عن قلقهم أن بعض الملاجئ الدينية قد تغض البصر أو حتى تتجاهل الإفصاح بسبب عدم تقبلهم للأفراد من مجتمع الميم أو هؤلاء الذين يستخدمون وسائل منع الحمل أو يؤيدون الإجهاض. أشار العديد من المشاركين في اليونان إلى عدم مراعاة التعاطف مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي أو تصديقهم، خاصةً في الجهات الفاعلة العامة. أشار المشاركون في كل من اليونان وكينيا إلى ممارسات مثل إلقاء اللوم على الناجين والتمييز والتحيز الثقافي وعدم الحساسية العامة نحو احتمالية التعرض للصدمة نفسها مجددًا داخل الشرطة التي ورد أنها تثني الناجين عن الإبلاغ.

> "هذا هو الواقع، فهم يعلمون أنه حتى إذا أبلغوا فلن يحدث شيء. على سبيل المثال، فإذا أبلغوا الشرطة أنهم يتعرضون لأحد أشكال العنف فمن المرجح أنهم سيتعرضون لعنف أكثر من المسؤولين عن إنفاذ القانون؛ ما يُثني الضحايا عن التقدم والبوح بما حدث لهم. (...) أعتقد أن النساء أيضًا يتعرضن للشيء نفسه بشكل عام، فكما تعلم الجمهور العام أو نظام إنفاذ القانون وحتى نظام العدالة الجنائية لا يأخذون مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي على محمل الجد. على سبيل المثال، إذا ذهبت إلى مركز الشرطة للإبلاغ أنك تعرضت للاعتداء الجنسي، سيخبرك المسؤولون في مركز الشرطة أن تذهب وتحل تلك المشكلة مع ذلك الشخص وأنها مسألة شخصية وليست أمرًا يستحق الإبلاغ عنه في مركز الشرطة. فأنا أعتقد أن الأمر يتلخص في هاتين المسألتين." [60]

الوقت

يمكن أيضًا للوقت المحدود الذي يُمنح للناجين ليتحدثوا عن تجاربهم في وقت ضعفهم وإجراءات تحديد وضع اللاجئين أن تعيق الإفصاح.

"عندما يتم إجراء مقابلة مع شخص ما وصل لتوه إلى الجزر بعد أن تم إنقاذه من تحطم سفينة أو أي موقف صعب آخر، فهو عادةً لا يستطيع فهم ما يحدث بالضبط وتحديد الأمور المهمة والأمور غير المهمة. لذلك أعتقد أن المقابلات التي يتم إجراؤها على الجزر وعلى الحدود تمثل إشكالية كبيرة نظرًا لأن الأفراد عادةً لا يملكون الوقت لمعالجة وفهم أين هم وماذا يحدث لهم بالضبط (...)" [61]

يُعد الوقت أحد العوامل بالغة الأهمية في حالات الإتجار بالبشر. يمكن للحبس والعنف طويل المدى المُتعلق في حالات الإتجار أن يمنع الناجين من الإفصاح عما تعرضوا له، ويتطلب ذلك تعافيًا ملحوظًا وثقة كبيرة للتغلب عليه. لا يمكن أن يحدث الإفصاح على الفور ولا يجب توقع ذلك. وفي بعض الحالات قد لا يحدث أبدًا. كما أشار أحد المشاركين في المكسيك:

"يمثل الوقت عاملاً مهمًا بالنسبة إلى النساء اللاتي يقعن ضحية للاتجار بالبشر ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى النساء الأخريات؛ حيث قد يمثل حاجزًا للإفصاح. فهن يعانين ضررًا بالغًا من الناحية الجسدية وكذلك العاطفية ويحاولن التغلب على هذا الضرر حتى يتمكّن من التحدث عن الأمر ولكن يتطلب ذلك وقتًا طويلًا، بالإضافة إلى الثقة وكل ما تحدثنا عنه من قبل ولكن الوقت هو العامل الأكثر أهمية لفصلهن عن الوضع/شبكة الإتجار التي وقعن ضحية لها. وفي كثير من الأحيان يقعن ضحية لتلك الشبكة لسنوات طويلة وبالتالي يمثل كسر الصلة بهذا الضرر أمرًا معقدًا للغاية، لذلك أعتقد أن الوقت هو أكثر العوامل أهمية." [62]

انعدام الخصوصية

أشار المشاركون في عدة دول أن إلى انعدام الخصوصية في أثناء تقديم الخدمة قد يمنع العديد من الإفصاح عما تعرضوا له خوفًا من وصمة العار التي تنتج عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالمثل، فقد برز انعدام الخصوصية خلال عملية تحديد صفة اللاجئ في جزر اليونان كأحد الحواجز الهيكلية. علاوةً على ذلك، قد تعزز بعض متطلبات مُقدمي الخدمة في المكسيك مثل التسجيل قبل توفير الخدمة من المخاوف المُتعلقة بالخصوصية والسرية في ظل عدم توفير تأكيدات بشأن السرية وأمن البيانات.

الإجراءات القانونية وخدمات إنفاذ القانون والهجرة

أشار المشاركون في جميع الدول الثلاث إلى كيف يمكن أن تؤدي عدم كفاءة التحقيقات وثقافات الإفلات من العقاب وعدم القدرة على الوصول إلى الإجراءات القانونية أو عدائيتها إلى إعاقة الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أعربوا عن قلقهم بشأن ما إذا كان يمكن لبعض الإجراءات القانونية وممارسات إنفاذ القانون أن يتسببوا في ضرر نفسي بسبب عدم وجود نهج ترتكز على الناجي. في اليونان على سبيل المثال، يمكن لتشريعات وعمليات اللجوء أن تُعيق الإفصاح إلى مُقدمي خدمات اللجوء والمساعدة القانونية بسبب المسار السريع الفوري وإجراءات فحص القبول. شكلت أيضًا الإجراءات حواجز تمنع الإفصاح، مثل إجراء المقابلات عن بُعد، وحضور أطفال الناجيات في أثناء المقابلة، وصعوبة فصل ملف الناجيات من العنف المنزلي عن ملف الزوج المسيء.

وبالمثل، وصف المشاركون في كينيا كيف يمكن أن يتعرض الناجون إلى الصدمة نفسها مجددًا بسبب الإجراءات القانونية التي غالبًا لا تحقق العدالة أو الأمان. وعلى نحو أكثر تحديدًا، تم تصنيف تقاعس الشرطة وفسادها من ضمن العوامل المثبطة للناجين الذين يعتقدوا أنه يمكنهم تقديم شكوى؛ حيث يطلب الضباط رشا لمتابعة قضاياهم أو سيتم إطلاق سراح الجاني. قد يكون هناك عواقب صعبة أخرى عند إبلاغ الشرطة، ومن بينها:

"عندما تحدثنا إلى رجال الشرطة، قالوا إنه بمجرد إلقاء القبض على هؤلاء الأفراد في داداب، ستقع مسؤولية إطعام المعتدين على مُقدم الشكوى، لذلك إذا لم يُحضر مُقدم الشكوى الطعام مرة أو مرتين، فسيضطرون إلى إطلاق سراحهم. أما المشكلة الأخرى فهي أن نظام المحاكم هناك نظام متنقل. وقد يأتون مرة كل شهرين ويبقون لمدة أسبوع أو أسبوعين فقط. إن اعتقال شخص ما لمدة شهر كامل في انتظار المحاكم أن تأتي والاعتماد على مُقدم الشكوى في إطعام ذلك الشخص أمرًا يَصعب الاستمرار فيه لذلك يَسهل إطلاق سراح المعتدين وبالتالي سيكررون فعلتهم مجددًا." [63]

أشار بعض المشاركين أيضًا إلى خطر التعرض لمزيد من الأذى على يد مسؤولي إنفاذ القانون في كينيا والمكسيك:

"يمثل المعهد الوطني للهجرة، والحكومة، والشرطة تهديدًا للمهاجرين بدلًا من حمايتهم، وبالتالي يتعرض العملاء لنوع مُحدد من العنف وقد لا يرغب العديد منهم في التحدث عن قضاياهم عندما يصلوا إلينا. (...) لقد رأيت نساء خضعن للرق الجنسي، وفي الشهر الماضي قابلت نساء تعرضن للرق الجنسي من الشرطة الفيدرالية وتجار المخدرات؛ حيث اختطفوهن واحتجزوهن في منازلهم لاستعبادهن." [64]

وفي النهاية قد تمنع تجارب الإفصاح السلبية مع مسؤولي إنفاذ القانون الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي من محاولة الإفصاح مجددًا إلى أي جهات فاعلة أخرى. أشار أحد المشاركين في المكسيك قائلًا:

"...معظم نقاط الإفصاح الطبيعية غير عملية، إذا تمكنوا من الوصول إلى النظام الصحي فسيعاملهم بعدائية. وإذا أفصحوا عما تعرضوا له إلى السلطات فسيخضعون لعملية عدائية التي بدورها ستمنعهم من الإفصاح عن المزيد أو لن تؤدي إلى شيء. وقد يتعرضوا للإيذاء مجددًا لدرجة أنهم سيتوقفون عن طلب المساعدة." [65]

الافتقار إلى دعم الترجمة الشفوية أو عدم كفايته

برز الافتقار إلى دعم الترجمة الشفوية كحاجز هيكلي رئيسي في الحالات الثلاث. يشكل ذلك تحديًا طويل الأمد في اليونان حيث يلجأ إليها أفراد من أكثر من 12 دولة منذ سنوات. أشار المشاركون في الدراسة أن ذلك يمثل أمرًا مهمًا خاصةً بالنسبة إلى الخدمات التي تقدمها الشرطة والخدمات العامة؛ حيث نادرًا ما يتوفر دعم الترجمة الشفوية. في الأغلب لا يتمكن الناجون هناك من الوصول إلى الخدمات ما لم يكن لديهم رفقة أو دون تدخل من المنظمات الحكومية. شهدت المكسيك التي تضم حركة مختلطة ناطقة بالإسبانية وصول الآلاف من الهايتيين أيضًا، ووضح المشاركون أن الافتقار العام إلى ترجمة لغة الكريول في المؤسسات التابعة للدولة يعني أن اللاجئين الهايتيين الذين وصلوا مؤخرًا إلى الدولة لن تتسنى لهم الفرصة للتحدث عن تجاربهم أمام مكتب المدعي العام أو مُقدمي خدمات الرعاية الصحية. كان ذلك صحيحًا خاصةً في جنوب المكسيك حيث تعاني حتى منظمات المجتمع المدني عند محاولة نشر حقوق وواجبات شعب هايتي بسبب الافتقار إلى ترجمة لغة الكريول.

المشاكل اللوجستية والإدارية

بالإضافة إلى المخاوف التي وردت سابقًا عن إمكانية الوصول إلى الخدمات، تم تحديد المزيد من الحواجز الهيكلية التي تحد من الإقبال على الإفصاح. في كينيا على سبيل المثال، لا يستطيع الأشخاص الذين لا يحملون بطاقات هوية الوصول إلى بعض الخدمات العامة أو يتعرضون للتمييز، وفي بعض الحالات يضطر الناجين إلى دفع رسوم ليتلقوا العناية الطبية. في مخيم كاكوما، يمثل البعد عن مقدمي الخدمات وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات خلال موسم الأمطار تحديًا هيكليًا بالغ الأهمية، وينطبق الأمر نفسه على ليسفوس حيث تمت الإشارة إلى بُعد مركز الشرطة.

• الحواجز المتعلقة بجائحة كوفيد-19

بحسب ما ورد، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم كل من الحواجز الفردية والهيكلية التي يواجهها الإفصاح. وشعر المشاركون في الدراسة أن إمكانية الوصول إلى الخدمات المساندة قد تراجعت بشكل عام. أشار البعض أن الانتقال إلى توفير الخدمات عن بُعد قد أثر في فرص الإفصاح لأولئك الذين يعيشون في حذر مستمر أو الناجين من العنف المنزلي وقد يرجع ذلك إلى محدودية الوصول إلى التقنية أو تضاؤل الشعور بالخصوصية عبر الاتصالات الافتراضية. في كينيا، أدى نقص الدخل في أثناء الجائحة إلى عدم تمكن بعض الناجين من الاتصال بمقدمي الخدمات بسبب نقص "وقت البث" الخلوي، ولم يتمكن آخرون من الوصول إلى ملاجئ الطوارئ بسبب قيود كوفيد-19 المفروضة على التنقل أو إجراءات التباعد الاجتماعي. في المكسيك، بدا أن توفير الخدمة عن بُعد يُعيق الإفصاح، بينما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التمييز ومحدودية الوصول إلى نظام الصحة العامة للهايتيين، الذين يكافحون لتتم ملاحظتهم. وبالمثل في اليونان؛ حيث مثلت جائحة كوفيد-19 ذريعة لعدم إعطاء الأولوية لوصول اللاجئين إلى الخدمات العامة والحد من قدرتهم على الوصول إلى خدمة اللجوء. خضع الناجون في المخيمات إلى حجر صحي طويل المدى؛ ما أعاق قدرتهم على الوصول إلى فرص الإفصاح بشكل أكبر. وقد أثر ذلك في الأفراد في ليسفوس بشكلٍ خاص.

• مجموعات الناجين ذات حواجز محددة

لاحظ بعض المشاركين تنوع الناجين وفكروا في الحواجز التي قد تواجهها مجموعات أو ملفات معينة عند الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. يعرض هذا القسم النتائج المُتعلقة بملفات مثل الأطفال والناجين من عنف الشريك الحميم وضحايا الإتجار بالبشر والأفراد من مجتمع الميم.

الأطفال، بما في ذلك القاصرين غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم

ناقش المشاركون في الدراسة عبر الحالات الثلاث كيف يمكن أن يمثل الإفصاح تحديًا للأطفال الذين لديهم ملفات تعريف متنوعة. على سبيل المثال، قد يواجه الأطفال الصغار أو الأطفال الذين يعانون إعاقات تنموية صعوبة بالغة في التعبير عن تجاربهم أو مخاوفهم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، قد لا يتوجه القاصرون غير المصحوبين بذويهم إلى مقدمي الخدمة بسبب انعدام الثقة، أو رغبتهم في تجنب الإجابة على الأسئلة الصعبة عن التحديات الشخصية، أو الخوف من عواقب معينة للإشارة إلى احتياجات الحماية، مثل إدراجهم في برامج "الحماية" التي من شأنها أن تعيق تنقلهم أو وصولهم إلى الآخرين. في اليونان، يجد بعض الأطفال غير المصحوبين بذويهم أنفسهم في أوضاع هشة للغاية، مثل العيش في شقق صغيرة مع عشرات الرجال البالغين من بلدانهم الأصلية غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية وغالبًا دون إمكانية الحصول على اللجوء. في كينيا أيضًا، لاحظ أحد المشاركين أنه يمكن إعاقة إفصاح القاصرين غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم عن العنف القائم على النوع الاجتماعي إذا كان يعتمدون على المعتدين في إعالتهم:

" (...) قد يكون عمًا يعتدي على فتاة أو ربما عمة تعتدي على فتى، وهما أرباب هذه الأسرة؛ حيث نستقبل في بعض الأحيان أطفال لاجئين تستضيفهم عمة أو عم. وبالتالي لن تكون هذه الفتاة أو هذا الفتى في وضع يسمح لهم بالإفصاح خوفًا من طردهم من ذلك المنزل إذا لم يكن لديهم أي مكان أخر يمكنهم العيش فيه." [66]

يبقى بعض الأطفال مهمشين تمامًا ويعانون الاستغلال في العمل في القطاع الزراعي. ويتم إخفاء بعضهم بسبب تعاطي المخدرات. نظرًا لأن العنف القائم على النوع الاجتماعي يبقى من المحظورات في العديد من المجتمعات المنزلية للأطفال، فإن كثيرًا من الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء لا يثقون حتى في أصدقائهم، فكيف بمُقدمي الخدمات، ما لم يصل العنف إلى ذروته.

الناجون من عنف الشريك الحميم

شعر بعض المشاركين في اليونان والمكسيك أن الناجين من عنف الشريك الحميم يواجهون حواجز متعددة بسبب سيطرة المعتدين عليهم، بما في ذلك الإكراه والترهيب والسيطرة على الجوانب المالية والتنقل والتواصل والمخاوف المتعلقة بالتأثير اللاحق للإفصاح على سبل عيشهم أو ربما قضية لجوئهم. لاحظ المشاركون في اليونان أن النساء العازبات أو الوحيدات غالبًا ما يكن على استعداد للإفصاح بسهولة أكبر، بينما النساء المتزوجات وخاصةً اللاتي ينتمين إلى الشرق الأوسط أو مناطق محافظة اجتماعيًا يملن إلى عدم التحدث عن تجاربهن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي خوفًا من ردود أفعال أزواجهن أو المجتمعات. وبالمثل في المكسيك، يمكن أن تكون النساء اللاتي يصحبهن أزواجهن أو أحد الأقارب أو (في علاقة) أقل وضوحًا لمقدمي الخدمات. هذا يعني فرصًا أقل للتحدث بشكل مستقل عن تجارب الماضية المؤذية. في حالات عنف الشريك الحميم، حيث يتحكم الشريك المسيء في ردود الأفعال في أثناء المقابلات مع مقدمي الخدمات وغيرهم، قد يستحيل تقريبًا على الشريك الذي تعرض للإيذاء التحدث عن حالة العنف.

اللاجئون في المناطق الحضرية ومن يعيشون خارج المخيمات

قد يكون اللاجئون في المناطق الحضرية وغيرهم ممن يقيمون خارج نطاق المخيم أقل وضوحًا لمقدمي الخدمات وبالتالي لديهم فرص أقل لشرح احتياجاتهم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. تم تصويرهم على أنهم أكثر عزلة ولديهم فرص أقل في الوصول إلى الخدمات. حتى في المدن التي توفر خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد يتعذر عليهم فهم أين يمكنهم الحصول على المساعدة أو كيفية التنقل في بيئة حضرية غير مألوفة. إن الأفراد الذين يخضعون إلى وضع غير نظامي أو غر موثق في المناطق الحضرية هم الأكثر عرضة للعنف والاستغلال. ويمكن لذلك أيضًا أن يعيق قدرتهم على التحدث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أمان. في اليونان على سبيل المثال، نجد العديد من اللاجئين الحضريين غير المسجلين أو الذين تم رفض طلبات لجوئهم أو أنهم ينتهكون القيود الجغرافية التي تطلب منهم البقاء على الجزر. وأشار المشاركون إلى أن هذا الوضع القانوني الهش يحول دون تقدمهم لطلب المساعدة أو الحماية. وبالمثل يخشى اللاجئون في نيروبي الذين غادروا المخيمات دون إذن أن يؤدي الإبلاغ عن العنف إلى مشاكل مع سلطات الدولة، خاصة إذا كانوا متورطين في العمل في مجال الجنس:

"...يخشى اللاجئون أنفسهم الإبلاغ لأنهم يعرفون أن ما يفعلونه غير قانوني. ولكن الأهم من ذلك هو أنهم في كينيا. وذلك لأن كينيا تطبق سياسة المخيمات؛ حيث من المفترض أن يقيم اللاجئون في المخيم. لا سيما أجهزة إنفاذ القانون، فهم عادة عدائيون للغاية مع اللاجئين في المناطق الحضرية، لأنهم يعتقدون أن جميع اللاجئين يجب أن يعيشوا في المخيم. نظرًا لأن هؤلاء اللاجئين يخشون إعادتهم إلى المخيم، فهم يقررون الصمت وتحمل العنف الذي يواجهونه، سواء كان جنسيًا أو جسديًا." [67]

ضحايا الاتجار بالبشر

كان يُنظر إلى ضحايا الاتجار بالبشر على أنه من المستحيل أن يفصحوا عما تعرضوا له من العنف القائم على النوع الاجتماعي أو غيره من الأضرار. ولكن أصبح الخطر ببساطة أكبر من المحتمل. وذلك لأنه في الحالات التي تتعرض لاستغلال مستمر، لا تستطيع معظم هذه الحالات التحرك بحرية، لذا فإن فرص مقابلة أي شخص أو الذهاب لأي مؤسسة لطلب المساعدة قليلة للغاية. أشار أحد المشاركين من هذه الدراسة في اليونان إلى أنه حتى عندما يكون لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات لطلب المساعدة، فقد يكون العديد من ضحايا الاتجار قد ضُللوا بوعود كاذبة من المتجرين بالبشر بمستندات قانونية مستقبلية في أماكن أخرى في أوروبا، لذلك فهم نافرون من إخراج هذه الخطط عن مسارها. وفي المكسيك، تم وصف ضحايا الاتجار على أنهم ينتابهم شعور قوي بالعار عند دعوتهم للتحدث عن تجاربهم، حتى إذا كان ذلك سيساعدهم على تأمين وضع الهجرة الخاص بهم.

علاوة على ذلك، أوضحت إحدى الجهات المقدمة للخدمات في اليونان مدى ارتباط حلقات الاتجار بالبشر بالمجتمعات، بالإضافة إلى مدى قرب المُتجِرين بضحاياهم وهو الأمر الذي يمكن أن يحد من فرص هؤلاء الضحايا من طلب المساعدة. على سبيل المثال، أوضحت أن المُتجِرين في بعض الأحيان يرافقون ضحاياهم عند تقديمهم طلب اللجوء، وذلك لأنه من مصلحة هؤلاء أن يكون لضحاياهم وثائق قانونية يمكن أن تسهل عليهم التنقل فيما بعد. وهناك قلق من نوع آخر أثير في اليونان يتعلق بحقيقة أنه حتى لو أفصح هؤلاء الضحايا عما حدث معهم، فإنه قد يتم رفض طلبات الحماية الخاصة بهم لعدم تحديد الظروف وأسماء المتجرين بهم. كما قد لا يتم الاعتراف بهم بشكل قانوني بكونهم ضحايا للاتجار، وفي هذه الحالة ومن دون حصولهم على وضع قانوني سيكونون عرضة للخطر مرة أخرى.

حتى لو تمكنوا من التحرر من الاستغلال، فإن ضحايا الاتجار يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الحصول على خدمات الأمن والرعاية الطبية ودعم الصحة العقلية وإعادة الاندماج الاجتماعي ودعم سبل العيش. وهذا يمكن أن يجعل من الصعب عليهم إعادة بناء حياة مستقرة لهم بعد التحرر من الوضع الذي هم فيه. بالإضافة إلى مواجهتهم لوصمة عار الاتجار بالبشر من المجتمع، لذا فإن حالة القلق الممتدة هذه من الممكن أن تمنع الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من أن يكون أولوية بالنسبة إلى الناجين- وتجعلهم عرضة لإعادة الاتجار.

الناجون من المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والمتسائلون عن هويتهم الجنسانية "مجتمع الميم"

تحدث المشاركون في الدراسة بشكل متكرر عن العنف والتمييز الذي يتعرض له مجتمع الميم في الدول المضيفة لهم. على سبيل المثال، لاحظ المشاركون في هذه الدراسة العنف الذي يتعرض له هؤلاء الأفراد في المخيمات اليونانية، بينما في كينيا، يمكن أن يتعرضوا للإيذاء من أفراد المجتمعات المحلية والمضيفة، الذين يرونهم "بصورة شيطانية". وكان للمشاركين آراء متباينة عن إذا كان من السهل أن يفصح هؤلاء عن تجارب العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تعرضوا لها. على سبيل المثال، ذكرت إحدى الجهات المقدمة للخدمات في اليونان أن هذه المجموعة تواجه بعض العوائق الاجتماعية التي من شأنها أن تحول دون إفصاحهم عما تعرضوا له مثل الخوف من المجتمع والأعراف الدينية ووصمة العار التي يطلقها المجتمع نحوهم، بينما ذكرت بعض الجهات الأخرى أن أفراد مجتمع الميم لم يواجهوا عوائق إضافية كبيرة في الإفصاح مقارنة بغيرهم من الناجين. وذكرت بعض الجهات الأخرى أنه تقل احتمالية إفصاحهم عما تعرضوا له من العنف في المخيمات وفي أثناء وجودهم بالقرب من أفراد من مجتمعاتهم، وقد يكون الإفصاح عن هذا العنف لإحدى الجهات الخارجية لمقدمي الخدمات خيارًا أكثر أمانًا بالنسبة لهم.

يواجه الناجون من مجتمع الميم تحديات خاصة عند الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عند العمل من خلال مترجم. على سبيل المثال، أوضح أحد المشاركين في دراسة في اليونان محاولتهم لتجنب الاستعانة بمترجم

"إلى أي مترجم فوري سأقول له ذلك؟ وماذا لو فهم المترجم الأمر وكشفه؟ فكانت عادةً الحوادث التي تم الإفصاح عنها لي وتمت مناقشتها عن المثلية الجنسية كانت مع أشخاص يستطيعون على الأقل التحدث باللغة الإنجليزية بطريقة أو أخرى. لذلك كانوا يطلبون "هل يمكننا أن نتحدث نحن الاثنان من فضلك." [68]

في كينيا، على الرغم من أن بعض الجهات المقدمة للخدمات أشارت إلى احتمالية إفصاح أفراد مجتمع الميم عما تعرضوا له من العنف، إلا أنهم غالبًا ما يترددون في السعي لطلب العدل بسبب العنف الذي عانوا منه. ومن غير المحتمل أن يتقدم الناجون المتنقلون خاصةً، حيث يواجهون المزيد من التمييز والعوائق المرتبطة بالوصمة ونظرة المجتمع إليهم. وفي كينيا، تمت ملاحظة عدم قبول هؤلاء الأشخاص بشكل كبير خاصةً في القطاع العام، بما في ذلك في عمليات إنفاذ القانون وفي منشآت الصحة العامة. على سبيل المثال، ذكر أحد المشاركين في الدراسة في المكسيك:

" لم نفصح عن أي من أفراد مجتمع الميم بين سكان هايتي. وذلك ليس لأنه لا يوجد مثل هؤلاء من بين سكان هايتي ولكن بسبب الرهاب الثقافي المتأصل للمثليين والمتحولين جنسيًا. لقد قمت بتحسين التدريب حتى لا يسأل الزملاء بشكل مباشر عن الهوية الجنسية لأي شخص. ولكن عندما طرحت المفوضية المكسيكية لمساعدة اللاجئين "كومار" هذه الأسئلة من قبل، رأينا حالات من استياء السكان من نعتهم أنهم من الممكن أن يكونوا من مجتمع الميم. هذا الأمر غير واضح لنا الآن. إنه نوع من العنف الذي نفترض أنه موجود ولكننا لا نراه. لا يوجد خيار للإفصاح ... لسكان هايتي من مجتمع الميم." [69]

الذكور المغايرون ومتوافقو الجنس

لاحظ المشاركون عبر الدول الثلاث، أن الناجين من الذكور المغايرين ومتوافقي الجنس لا يفصحون بسهولة عن تجارب العنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، في كينيا، قد يخشى الناجون الذكور من أن يتم وسمهم على أنهم "ضعفاء" إذا أفصحوا عما تعرضوا له، بسبب الأعراف السائدة حول الذكورة. كما أننا نرى عدم وجودهم بشكل كبير بسبب نقص الخدمات المقدمة لهم، ما يحد من فرصهم للتحدث إلى أي شخص. علاوة على ذلك، في اليونان والمكسيك، تتجاهل البرامج المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الرجال غير المتزوجين في حركات مختلطة والأسوأ من ذلك، قد يُخشى في بعض الأحيان أن يشكلوا خطرًا.

الناجون "المهمشون" الآخرون

أثار المشاركون في الدراسات العديد من الملفات الإضافية لناجين آخرين يبدو أنهم يواجهون تحديات خاصة في طلب المساعدة وإيجاد فرص للتحدث إلى مقدمي الخدمات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، ذكر بعض المشاركين أن الأشخاص الذين يعانون مشكلات نفسية أو إعاقات لديهم نقاط ضعف محددة تجاه العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي الوقت نفسه يمكن أن يكونوا مهمشين بشكل أوضح وأقل قدرة على الوصول إلى الخدمات. علاوة على ذلك، فإن هؤلاء الناجين لا يمتلكون نظامًا للدعم، كما يواجه الأشخاص الذين ليس لديهم دراية بالتكنولوجيا ولا يجيدون القراءة والكتابة جميعًا صعوبة متزايدة في الوصول إلى الخدمات وطلب المساعدة.

استراتيجيات مقدمي الخدمات

حاول جميع المشاركين في الدراسة التفكير بشأن الاستراتيجيات التي تمت مشاركتها على مدار جميع المقابلات وتقديمها للتخفيف من تحديات الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي التي واجهوها.

المساحات الآمنة

تُعد عملية خلق مساحات آمنة للناجين شرطًا أساسيًا لحث هؤلاء على الإفصاح عما تعرضوا له. ويمكن ذلك من خلال الاستعانة بغرف هادئة ودافئة لا تزعجها مؤثرات خارجية من شأنها أن تعطي شعورًا بالحماية. كما يمكن أن تقدم الأشياء الحميمية والمألوفة والروائح والأصوات التي تخلق إحساسًا "بالمنزل" شعورًا بالراحة للناجين الذين كانوا في حالة تنقل لفترات طويلة من الزمن. تقدم إحدى المنظمات التي تديرها نساء مهاجرات في أثينا نموذجًا مثاليًا، فهي تقع في شقة مشمسة ذات تصميم مفتوح غالبًا وتقدم المشروبات مثل القهوة والشاي والبسكويت بشكل مجاني للزوار؛ هناك لوحات فنية لبعض أفراد المجتمع على الحائط وإمكانية الوصول إلى رعاية الأطفال في أثناء زيارة النساء للمشاركة في الفصول الدراسية أو ورش العمل أو جلسات الدعم الفردية. ورأى الموظفون أن هذه البيئة توفر الراحة والشعور بالحياة الطبيعية للنساء اللائي يأتين لطلب الدعم.

بالطبع لا يمكن جعل جميع المكاتب تأخذ طابع المنزل الدافئ. ومع ذلك، حتى في الظروف الأكثر صعوبة أو محدودية، فإن وجود مساحة للمحادثات الخاصة يعتبر أمرًا ضروريًا.

وأضاف المشاركون في الدراسة أنه حتى في المساحات المكتبية النموذجية، يمكن أن يكون هناك تدابير لتقليل الاستيعاب أو الشعور بالقلق. على سبيل المثال، يجب التقليل من الإجراءات أو الميزات التي قد تثير مشاعر السجن أو التقييد أو الاستجواب (على سبيل المثال، الأبواب التي قد تغلق بشكل مفاجئ أو الإضاءة الخافتة أو القاسية للغاية). كما حث أحد المشاركين على إيلاء المزيد من الاهتمام بلغة الجسد ووضع الجسم مقترحًا "عدم جلوس الموظفين خلف المكاتب ولكن بدلًا من ذلك توضع الكراسي في مساحة فارغة في شكل دائرة، وتوفير إمكانية التحرك في الغرفة للشخص- الضحية بهدوء عند دخوله أو خروجه من الغرفة."[70]

واقترح المشاركون في الدراسة أن مفهوم المساحة الآمنة والممكنة يمكن أن تعني أشياء كثيرة. فالأمر لا يتعلق فقط بمجرد غرفة للإفصاح. فالأمر قد يعني إمكانية التحدث منفردًا بعيدًا عن الأطفال أو الغرباء أو الشريك المسيء المتسبب في العنف أو الأذى. أو قد يعني تخصيص مساحة ووقت للأنشطة غير الرسمية للتشجيع على التضامن وبناء المجتمعات، حيث يكون التركيز على تقديم الدعم وبناء الثقة الذي قد يساعد الناجين على الشعور بالأمان عند التحدث عن تجاربهم. على سبيل المثال، التقى بعض مقدمي الخدمات في اليونان ببعض الناجيات في فصول تقديم الدعم الصحي والنفسي، أو في ورش عمل المجوهرات أو العناية بالجمال، وتمكن الموظفون التابعون لمقدمي الخدمات من بناء علاقات قوية مع الناجيات جعلت من عملية الإفصاح أمرًا ممكنًا بعد العمل معهن في هذه السياقات غير الرسمية. قد تساعد المساحات المخصصة للنساء أو مجتمع الميم أو الأطفال ومجموعات المناقشة في المخيمات أو مجتمعات اللاجئين أيضًا على بناء شعور بالراحة الذي يمكن أن يدعم الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي فيما بعد.

إعطاء الوقت للناجين

اتفق معظم المشاركين في الدراسة على أنه من الناحية المثالية، سيسمح مقدمو الخدمات بالإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في الوقت المناسب، ولكن دون توقع حدوث ذلك في الاجتماع الأول أو الثاني. وهذا الأمر يتطلب أن يكون لدينا الوقت للتوضيح للناجين حقوقهم وتعد عملية بناء علاقات قوية من الثقة والشمولية أمرًا استراتيجيًا مهمًا لحث الناجين على الإفصاح. وغالبًا ما يزداد شعور الناجي برغبته في الإفصاح ببطء حيث يكن استجابة للعديد من العوامل، بما في ذلك درجة الثقة التي يتم بناؤها مع أفراد محددين في المؤسسة.

ولكي تجري الأمور على هذا النحو يجب ألا يتم التعجل لحث الناجين على الإفصاح في المواعيد الفردية وإدراك

أهمية زيارات المتابعة لتقديمها حيثما أمكن ذلك. من الناحية المثالية، هناك عدد من الطرق لإشراك الناجين بغض النظر عن المواعيد الفردية - كما هو مذكور أعلاه، يمكن أن تسهم مشاركتهم في أنشطة جماعية يتم إجراؤها بشكل منتظم في مساحات آمنة أن تكون الأساس لحثهم على الإفصاح عما تعرضوا له من العنف لاحقًا إذا اختاروا ذلك.

خلق فرص للتفاعل مع الناجين الآخرين

أشار بعض المشاركين في الدراسة في ملاحظة ذات صلة أنه قد يكون من المفيد للناجين أن يعيشوا لقاءات آمنة مع غيرهم من الناجين الذين لديهم تجارب مماثلة وتمكنوا من المضي قدمًا في حياتهم. فعندما يلتقي هؤلاء الناجون بغيرهم من ضحايا العنف- لا سيما إذا كانوا لاجئين أو ملتمسي لجوء أو نازحين- فإنها فرصة لرؤية أنهم ليسوا وحدهم. فرؤية غيرهم من الضحايا ومن هم مروا بالتجارب نفسها، وقدرتهم على التغلب على تجاربهم المؤلمة ومواصلة حياة مستقلة، يمكن أن يعزز تعافي الناجين ويوفر الأمل. لا تقتصر هذه اللقاءات على كونها مصدرًا للدعم النفسي والاجتماعي، بل يمتد الأمر لمنح الناجين الفرصة لمعرفة المزيد عن حقوقهم وخياراتهم إذا اختاروا الإفصاح عن تجاربهم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. يمكن أن ينير هذا قرارهم بشأن ما إذا كانوا سيقومون بذلك.

تجنب إلقاء اللوم على الضحايا وإصدار الأحكام

أوضح العديد من المشاركين في الدراسة أنه لتشجيع الضحايا على الإفصاح، يجب أن يكون مقدمو الخدمات مدربين جيدًا لتجنب إلقاء اللوم على الضحية، ما قد يؤدي إلى تفاقم شعور الناجين بالذنب والعار. ويمكن خلق الشعور بالثقة والأمان من خلال "حسن الإصغاء دون إطلاق الأحكام علاوة على ذلك، لتعزيز الثقة مع الناجين، يجب أن يكون مقدمو الخدمات على دراية بالتحيزات الخاصة بهم وضمان عدم تعارضها مع قدراتهم على الإصغاء التي يجب أن يتحلوا بها مع الأشخاص الذين يرغبون في تقديم الخدمات لهم، حتى عندما تختلف وجهات النظر بينهم بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، ذكرت إحدى الأخصائيات النفسيات أنه عندما يتحدث بعض الناجين من الاتجار بالبشر على أنهم أجبروا على طاعة المتجرين بهم عن طريق سحر الفودو أو السحر الأسود، كانت دائمًا ما تظهر تفهمًا لهذا الأمر على الرغم أنه ليس من معتقداتها الخاصة.

> "وفي الواقع غالبًا ما يظهر على النساء بطريقة أو بأخرى للآخرين عندما لا يتشككون بهم. وبالنسبة إلي فهذا الأمر يعتبر مهمًا للغاية وهو يمثل الثقافة التي يتبناها فريقنا. نحن نقبل ما تقوله كما لو كان حقيقيًا، دون إطلاق أي أحكام عليها. حيث تكمن مهمتنا في الإصغاء إليها؛ والتأكيد على أن هذا هو العنف. بالنسبة إلي، فإن هذا الأمر يعد مهمًا للغاية حتى يتمكنوا من سماع ذلك." [71]

التواصل غير اللفظي أو غير المباشر

علاوة على ما سبق، وجد بعض مقدمي الخدمات أنه يمكن للأدوات التي تقدم تواصلًا غير لفظيًا بما في ذلك أساليب المعالجة من خلال الدراما والفنون، أن تساعد الناجين على الانفتاح - حتى من خلال أطفالهم.

> "حيث يمكنك بناء الثقة دون الثرثرة بمزيد من العبارات وبناء إطار عمل للسلامة دون التحدث. في إحدى المرات أخبرتني الضحية أنها لديها الآن عائلة، وكنا لم نقرر بعد مع الضحية كيفية المضي قدمًا، فهي ليست مستعدة لاتخاذ قرار بفصل القضية ولطلب الطلاق. وأتذكر أنها كانت بصحبة طفلتها في جلستها الأولى، وكنا نتحدث بشكل عام عن أفغانستان، في محادثة عامة عما كان

يحدث في هذه الأنحاء، وما إلى ذلك. لقد أعطيت الفتاة الصغيرة ورقة لترسم عليها حيث قامت برسم نفسها وشقيقها والأم والمترجم وأنا، فظهرت في رسمتها طويلًا للغاية وأقف بجانبهم. ولم يظهر الأب في الرسمة، طلبت من هذه الفتاة أن تخبرني عن كل شخص ظهر في رسمتها وشكرتها على رسمي والمترجم. في تلك اللحظة التقطت الأم وهي تبتسم وقلت "أوه، إذًا يمكن أن تكون هناك أسرة من نساء فقط، أليس كذلك؟ وابتسمت الأم مرة أخرى، وقلت للفتاة الصغيرة إنني مسرور جدًا لوجودي معك في الرسمة. أخذت الرسمة واحتفظت بها وكانت معي خلال الاجتماعات القليلة الماضية. لا أعرف إذا كان قد نجح ذلك الأمر، ولكن إن كانت علاقتنا قبل ذلك موجهة أكثر نحو الإجراءات الرسمية إلا أن الأمر اختلف بالطبع بعد ذلك." [72]

بالإضافة إلى استخدام الأدوات غير اللفظية الفعلية، لاحظ المشاركون في الدراسة وجود تدريبات ومنهجيات مختلفة بين الممارسين من تخصصات مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد لاحظ هؤلاء المشاركون أن الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين غالبًا ما يتعلمون "ملاحظة" العلامات الجسدية والصامتة للعنف وسوء المعاملة لا سيما عندما يكون الناجون برفقة أقاربهم الرجال أو شركائهم الذكور. كما أشاروا إلى أنه لا يبدو استخدام الأساليب غير المباشرة على نطاق واسع من المتخصصين القانونيين، الذين غالبًا ما يفتقرون إلى التدريب للتعبير عن التعاطف أو الانخراط في المقابلات التي تركز على الناجين.

التركيز على نقاط القوة ومدى المرونة للناجين

يتبنى بعض مقدمي الخدمات ممارسات لا تقتصر فقط على توفير الحماية والدعم الأساسيين، بل تمتد لتشجيع الناجين على استعادة الشعور بالأمل والقوة.

"فنحن نحاول التركيز على نقاط القوة والمرونة لديهم والرغبات التي تراودوهم، ماذا تريد، إلى أين تريد أن تذهب، كيف ترى نفسك بعد ثلاث سنوات؟ هذه بعض الأشياء التي كنا نفعلها مع فتياتنا. فعند الوصول إلى الحديث عن هذا الأمر، "الرغبات" فإنه يفتح بابًا أكبر للحديث. يبدو الأمر أشبه بتسرب الضوء من نافذة صغيرة حيث يمكننا من خلالها رؤية المزيد من الأشياء والبدء منها والعمل وفقًا لها. حيث يعتقد بعض الأشخاص أن هؤلاء الناجين يحملون صندوق باندورا محملًا بالأشياء القبيحة فقط، ولكن يمكن أن يكون الأمر عكس ذلك تمامًا."[73]

اقترح أحد المشاركين في هذه الدراسة وضع عمليات من شأنها أن تساعد مقدمي الخدمات من خلالها الناجي من العنف القائم على النوع الاجتماعي على تولي زمام القيادة تدريجيًا في جوانب مختلفة من حياتهم، بدءًا من اتخاذ القرارات حول ما إذا كان ينبغي عليهم شرب الشاي أو القهوة إلى اتخاذ قرارات بشأن متى يمكنهم مشاركة مخاوفهم وآمالهم ولمن تكون هذه المشاركة. هذه خيارات لا يتم توفيرها في كثير من الأحيان في سياقات مؤسسية أخرى.

توضيح أهمية السرية وضمان تنفيذها

أدرك المشاركون في الدراسة تردد العديد من الناجين في مشاركة تجاربهم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي خوفًا من أن يعلم الجناة بإفصاحهم، خاصةً عندما يعيش الناجون في مجتمعات صغيرة منعزلة أو في مخيمات تنتقل فيها الأخبار سريعًا. لهذا السبب، أكد العديد من الحالات التي تم عقد مقابلات معها في جميع دراسة الحالات الثلاث على أهمية توضيح الخصوصية والسرية التي يمكن ضمانها للناجين، ثم تنفيذ هذه الوعود من خلال إجراءات واضحة ومتسقة. هذا الأمر بالغ الأهمية عندما يتم توظيف أعضاء مجتمع الناجين كمترجمين فوريين أو وسطاء ثقافيين.

العمل من خلال المترجمين الفوريين

في الحالات التي لا يتحدث فيها الناجي المحتمل ومقدمو الخدمات اللغة نفسها، أكد المشاركون في الدراسة على أهمية دعم الترجمة الفورية ذات الجودة الجيدة التي تركز على الناجين إذا أتيحت الفرصة لهم لمشاركة تجاربهم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، في كينيا، أثبت توفير إمكانية الترجمة بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية والسواحلية؛ وهما اللغتان الرسميتان، أن الترجمة تعد عاملًا أساسيًا في حث الناجين على الإفصاح من مجتمعات التوركانا والمجتمعات الكونغولية. ومع ذلك، تعد عملية الترجمة عملية معقدة وتتطلب تأهيلًا وإعدادًا دقيقًا للمترجم المطلوب (على سبيل المثال، تمتع المترجم بالقدر الكافي من الحساسية لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، والإلمام بالمصطلحات العامية المتعلقة بالجنس، وأجزاء الجسم، والمضايقات، وفهم التوقعات المتعلقة بالسرية والالتزام بها)، بالإضافة إلى ضمان كونه لا ينتمي لجنس محدد أو تبنيه لخلفية سياسية أو عرقية أو دينية أو أي خلفية أخرى قد تتسبب في شعور الناجي بعدم الراحة أو التخوف. والجدير بالذكر أيضًا أنه قد يتأثر المترجمين الفوريين بالقصص الصعبة التي يتطلب منهم نقلها.

الاتصال المجتمعي

تكمن أهمية الشركاء ومسؤولي الاتصال المجتمعيين في تيسير التواصل مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين يسعون للحصول على المساعدة. على سبيل المثال، ذكر بعض مقدمي الخدمات في كينيا أن بعض الناجين يمكنهم الإفصاح بشكل أكبر عما تعرضوا له من هذا النوع من العنف لزملائهم من أفراد المجتمع لأنهم يتشاركون في القواعد اللغوية والثقافية نفسها ويثقون بهم بشكل أكبر من موظفي المنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين. في هذه الحالات، يمكن لقادة المجتمع أو ممثليه العمل بمنزلة حلقة وصل بين مقدمي الخدمات والناجين، وتسهيل الجهود لتعريف الناجين بمقدمي خدمات موثوقين ومتعاونين، حتى يمكنهم مرافقتهم إلى مكاتب مقدمي الخدمات عند الحاجة. كما يمكن أن يساعد هذا الدعم المجتمعي على مرافقة الناجين لزيارات المتابعة أو اصطحابهم من خلال عملية الإحالة اللاحقة. لذلك من الضروري بالطبع فهم أهمية السرية واحترامها لدى جميع الأطراف.

التوعية المجتمعية ونشر المعلومات

وإقرارًا بأن الغالبية العظمى من الأشخاص دائمي التنقل- بما في ذلك الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي- قد لا يأتون إلى مكاتب مقدمي الخدمات أبدًا، أثار بعض المشاركين أهمية تقديم معلومات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات المتاحة فيما يتعلق بذلك إلى المجتمع لوصولها إلى الأشخاص الذين بحاجة إليها. تستهدف المعلومات المقدمة الأسئلة المحددة ذات الصلة بالناجين وأفراد المجتمع المحيط بهم. على سبيل المثال، ما هو العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ ما هي أنواع المساعدة المتوفرة وكيف يمكن الوصول إليها؟ ما هي حقوق الناجين في الحماية والدعم ووضعهم القانوني؟

تتنوع طرق النشر، ويجب من الناحية المثالية أن تكون متنوعة بما يكفي، لتلبية احتياجات أفراد المجتمع من مختلف الأجناس، ومختلف مستويات معرفة القراءة والكتابة، ومستويات إمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن أن يتمثل ذلك في إتاحة الخطوط الساخنة للطوارئ، وتوزيع النشرات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وإنشاء المنظمات القريبة، ومجموعات الدردشة الآمنة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو حتى وضع اللافتات في مناطق السفر المعروفة مثل محطات القطارات أو الحدائق التي يتجمع فيها الأشخاص المعنيون. بالإضافة إلى ذلك، يرى بعض مقدمي الخدمات أنه قد يكون من المفيد تنظيم بعض الجلسات الإعلامية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي لتيسير وحث الضحايا ولاسيما النساء والأطفال وأفراد مجتمع الميم الذين قد يشعرون بأنهم مقيدون بمجتمعاتهم وأسرهم على الإفصاح عما تعرضوا له. أخيرًا، يرى بعض المشاركين في الدراسة أهمية دمج الإجراءات التوعوية مع المزيد من الأساليب الفردية. على سبيل المثال، تستخدم بعض المنظمات غير الحكومية في اليونان أنشطة التوعية المجتمعية (على سبيل المثال، "التعريف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في أيام محددة" و/أو العروض التقديمية التي تستهدف المجتمع بلغات مختلفة لإشراك الناجين في البيئات المجتمعية في أيام محددة، بينما تقدم هذه المنظمات للناجين في مكاتبها

في زيارات فردية منفصلة. يمكن أن تعزز هذه التبادلات المتوازية للأنشطة مشاعر الثقة وكذلك تخلق فرصًا متعددة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اعتبارات الإفصاح المستحث

من المعترف به بشكل عام أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو قرار الناجي وحده ولا ينبغي أبدًا فرضه عليه أو حتى متابعة حثه على ذلك باستمرار. ومع ذلك، ذكر بعض مقدمي الخدمات أنه في بعض الحالات النادرة قد يكون من المفيد لجهات فاعلة محددة التعرف على التجارب المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لتقديم الاستفادة المناسبة التي يبحث عنها الناجي. تشير هذه الحالة في الغالب إلى هؤلاء الذين يمثلون ملتمسي اللجوء أو ضحايا الاتجار، أو الموظفين المعنيين بالفصل في طلباتهم. في حين أنه ليس من الضروري الاستفسار عن مستويات متعمقة من التفاصيل، حيث أكد العديد من مقدمي الخدمات على حاجة المشاركين في إعداد طلبات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي أو تقييمها على فهم المعالم العامة للمطالبة من أجل بناء أقوى حالة ممكنة لإثبات أهلية الفرد للحصول على الخدمات. علاوة على ذلك، غالبًا ما يرغب هؤلاء المعنيون في مساعدة الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذه العمليات من التأكد من مصداقيتهم إذا تمت مقابلتهم، لذلك قد يكون من الضروري طرح أسئلة توضيحية. كما ذكر أحد المحامين من اليونان:

> "تعد مسألة المصداقية في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي واحدة من أصعب المسائل. فإذا لم يكن لدينا تدريب مناسب، فهذا يعني أننا نسلك طريقًا ذو اتجاه واحد لإحداث صدمة لهذا الشخص. لدينا مؤشرات نقوم باتباعها حتى لا يحدث أي شيء من شأنه أن يعرض حالات العنف المنزلي أو الاتجار بالبشر للصدمات مرة أخرى." [74]

في هذه الحالات النادرة، يجب أن يتم تدريب مقدمي الخدمات بشكل جيد للغاية حتى يتمكنوا من طرح أسئلة مفتوحة وإجراء محادثات مستنيرة تركز على الناجين وتتعامل مع الصدمات لجمع المعلومات الأساسية حول أنواع الأذى الذي تعرض له الشخص أو ما يخشاه في المستقبل. يجب أيضًا أن تكون هناك عمليات إحالة قوية لتقديم خدمات الرعاية والمتابعة اللازمتين بعد الإفصاح عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذا السياق.

كما لاحظ المشاركون في الدراسة أن سلطات الدولة المعنية بالفصل في التماسات الأسرة للحصول على الحماية (مثل اللجوء) قد ترى أنه عندما يكون الزوج هو مقدم الطلب الأولي وهناك سبب للاشتباه في وجود حالة عنف فمن الضروري التحدث إلى الزوجة بشكل منفرد. ومع ذلك، فإن قدرة المسؤول على تقسيم قضية عائلية دون التسبب في خطر الانتقام من الشريك الضعيف تشكل تحديًا إداريًا آخر.

أخيرًا، اقترح المشاركون في الدراسة اتباع منهجية شاملة للحث على الإفصاح بشكل خاص. هذا يعني أن الأمر أكثر من مجرد وجود مسارات إحالة قوية عبر مقدمي الخدمات. وهذا يعني اتباع منهجية تعاونية في العمل المباشر مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالتعاون مع فرق تتكون من المحامين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين. شعر بعض المشاركين أن هذه المنهجية من شأنها أن تساعد على تعزيز المقابلات التي تركز على الناجين، حيث يمكن للأخصائيين النفسيين أو الأخصائيين الاجتماعيين مساعدة المحامين على العمل بطرق أكثر استنارة للتعامل مع الصدمات في أثناء إجراء المقابلات أو توفير التدخل الفوري والمرافقة للناجين في أثناء هذه الاجتماعات أو بعدها. كما أوضح أحد المشاركين في الدراسة من المكسيك،

> "... نحاول التعاون في جميع الأوقات مع زملائنا ... بحيث إذا اكتشفنا أي نوع من أنواع الانتهاك أو حالة من حالات الرعاية المتخصصة التي لها آثار قانونية، فيمكننا إحالتها أو العمل كفريق والوصول إلى نقطة يشعر فيها الشخص؛ المستفيد، براحة أكبر ونؤثر فيه بأقل قدر ممكن إذا قام الفريق بتنفيذ ذلك واكتشافه." [75]

ومع ذلك، شعر آخرون أن بعض الأساليب التعاونية يمكن أن تجبر علماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين على التخلي عن أساليبهم العلاجية لضمان السلامة النفسية للناجي والتعافي، لصالح مساعدة زملائهم القانونيين في بناء الحالات.

وعامةً وعلى الرغم من ذلك، شعر المشاركون في الدراسة أن الاستجابة الشاملة تعد الأمر الأكثر أهمية بحيث أنه عندما يتم الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن للفريق تقديم الدعم للناجي - بشكل مباشر أو من خلال الإحالة - لضمان سرعة التعافي النفسي والاجتماعي والاقتصادي والحماية الجسدية عند الحاجة. ومن هذا المنطلق، يمكن للمنهجية الشاملة التي تتضمن تطبيق التعاون الوثيق بين المهنيين ذوي الخبرة القانونية والنفسية وخبراء إدارة الحالة أن يساعد بشكل كبير الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي معًا بعد الإفصاح.

مناقشة

استندت الدراسة إلى فرضية أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يُعد المفتاح الضروري للفرد للوصول إلى خدمات الدعم والحماية التي قد يحتاج إليها. ومع ذلك، فإن الناجي وحده هو من يمتلك هذا المفتاح. يعتمد الإفصاح على مدى استعداد الناجين أو قدرتهم على التقدم لمشاركة خبراتهم أو مخاوفهم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. تسلط نتائج هذه الدراسة الضوء على العوائق والاستراتيجيات المتعلقة بالإفصاح عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي لمقدمي الخدمات في حالات الأزمات الإنسانية، التي من شأنها أن تساعد على تحسين عملية وضع منهجية لمقدمي الخدمات والاستجابة لهم- وإمكانية وصول الناجين إلى الرعاية.

أنواع الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي

أولًا، يمكن وصف النوع المحدد للإفصاح الذي ينشأ في هذه السياقات على أنه يندرج تحت تصنيف تقريبي من (4) أشكال مميزة ولكنها مرتبطة بعضها البعض. ويمكن تصنيف أنواع الإفصاح على أنه الإفصاح "بدافع ذاتي" والإفصاح "التمكيني" والإفصاح "المستحث" والإفصاح "غير المباشر" هناك تفاصيل حول مقدمي الخدمات في الجدول المرفق. تشمل الدروس المستفادة من هذا التصور "لأنواع" الإفصاح أنه في حين أن الإفصاح "بدافع ذاتي" والإفصاح "المستحث" هما نوعان نادرا الحدوث أو، في حالة الأخير ينبغي أن يكونِ نادر الحدوث فإن الإفصاح " التمكيني" هو النوع الذي يعمل الجميع من أجل حدوثه. يساهم كل شيء بدايةً من طريقة ترتيب أثاث المكاتب مرورًا بمدى الترحيب والدفء الذي يقابل به حارس الأمن أو موظف الاستقبال الناجي عند وصوله الذي من شأنه أن يحثه على الإفصاح عما تعرض له من هذا العنف أو تراجعه عن الحديث، ومن ثم فإن الموظفين المتخصصين، بغض النظر عن مدى تدريبهم جيدًا، هم جزء من عدد لا يحصى من التفاعلات الأولية والتأثيرات البيئية التي من شأنها أن تؤثر في الناجي من هذا العنف وما إذا كان يشعر بالأمان أو الراحة عند التحدث عما تعرض له من أذى سابق في أحد الاجتماعات. ولذلك، فإن المنهجيات التي تركز على الناجي التي تشمل توضيح المهام لكل الفريق تعد أمرًا ضروريًا نظرًا لكونها تحدد الانطباع والتفاعل الأولي الذي يقابله الناجي.

الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات تقديم الخدمة: التصنيف

أنواع الإفصاح	نماذج السيناريوهات		مُقدمو الخدمة المشاركون عمومًا	المنهجيات والاعتبارات
الإفصاح عن دوافع ذاتية	إذا كان الناجي يمتلك أسباب ودوافع مستقلة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بغض النظر عن البيئة والإجراءات التي يقدمها مقدمي الخدمات	إذا رغبت الناجية في إجراء اختبار للحمل في عيادة طبية بعد تجربة الاغتصاب. إذا رغب الناجي في إحالته إلى منزل آمن بسبب ما مر به من تجارب قاسية ومشاعر خوف من العنف القائم على النوع الاجتماعي	مقدمو الرعاية الصحية (الدعم النفسي والطبي) ضباط إنفاذ القانون مسؤولو تقديم خدمات المأوى. ملاحظة: يجب أن يستعد كافة مقدمي الخدمة لحث الناجين على الإفصاح الذاتي عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، مهما كان ذلك نادرًا.	• القدرة على تقديم الإسعافات الأولية النفسية. • إثارة مشاعر كافة الموظفين بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك المنهجية التي تركز على الناجين والمنهجيات القائمة على الحقوق. • المساحات الخاصة بإجراء المقابلات السرية. • أنظمة الإحالة السرية والمحدثة وإدارة المعلومات وإدارة الحالة. • تنوع الجنس والعرق والعمر واللغة والتوجه/ الهوية الجنسية للموظفين، إلى أقصى حد ممكن.
تَمكّين الإفصاح وتشجيعه	يتم تشجيع الناجي على الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة وجود بيئة داعمة أو إظهار التقبل من جانب مُقدم الخدمة.	يثق الناجي الذي يشعر بالترحيب في مأوى المهاجرين من قبل الموظفين يشعر الناجي المشترك في أنشطة العلاج الجماعي العام بالراحة عند الكشف عن تجربة العنف القائم على النوع الاجتماعي.	مقدمو الرعاية الصحية (الدعم النفسي والطبي) ضباط إنفاذ القانون مسؤولو تقديم خدمات المأوى. ملاحظة: يجب على كافة مقدمي الخدمة أن يستهدفوا خلق بيئة آمنة وملائمة للراغبين في مناقشة تجارب العنف القائم على النوع الاجتماعي أو مخاوف.	جميع أساليب «الإفصاح ذات الدوافع الذاتية»، بالإضافة إلى: • إنشاء مرفق ترحيبي آمن. • إشراك المهاجرين واللاجئين في الأنشطة الروتينية والأعمال المنزلية، وما إلى ذلك لخلق صلة توافق وفرص يمكن التنبؤ بها للتحدث بشكل مستقل. • تقديم فرص تفاعل متنوعة، بما في ذلك الأنشطة الجماعية (تدريبات كيف تعرف حقوقك، وجلسات العلاج الجماعي، وما إلى ذلك) • عرض ملصقات ومواد أخرى حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الدعم المتاحة. • تقديم الخدمات عن طريق « مسؤولو العنف القائم على النوع الاجتماعي»، «مسؤولو شؤون المرأة»، وما إلى ذلك.
الإفصاح المستحث	يقوم الناجي من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالإفصاح للرد على الاستفسارات المباشرة عن الأذى أو الضرر الذي تعرض له في السابق أو ما يمكن أن يتعرض له مستقبلاً.	يقوم الناجي بالرد على الاستفسارات حول أسباب فرارهم من أوطانهم لتحديد أهلية ملتمسي اللجوء يتم الاتصال بالشرطة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ويجب استجواب الناجين والشهود.	يجب أن يتفهم المدربين الأذى الذي واجهه الضحايا حتى يتمكنوا من تقديم الخدمات المفيدة لهم (على سبيل المثال، اللجوء أو الاستجابة للجريمة).	• بشكل عام، لا ينبغي أن يسأل مقدمو الخدمات الضحايا عن ما تعرضوا له من حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مباشر. • يجب أن يستخدم المتخصصون المكلفون والمدربون بالتعرف على مدى الضرر تقنيات مستنيرة للتعامل مع الصدمات لطرح أسئلة متابعة في حالة ذكر الناجي ما تعرض له من العنف القائم على النوع الاجتماعي. • يجب توضيح مدى الحاجة إلى هذه المعلومات وكيفية استخدامها والحفاظ على سريتها للناجي.
الإفصاح من خلال جهات خارجية	يذكر طرف ثالث تجربة الناجي المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بعلم الناجي أو موافقته أو بدون علمه.	يقوم ولي الأمر بإبلاغ مقدم الخدمات عن الاعتداء الجنسي الذي تعرض له الطفل، من أجل تأمين الرعاية الطبية أو الحماية للطفل. يذكر أحد أعضاء المجتمع عنف الشريك الحميم الذي يتعرض له أحد جيرانه في مخيم اللاجئين لموظفي الحماية. يحدد الناجي من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الأفراد الآخرين الذين تعرضوا للهجوم خلال محنتها.	مقدمو الرعاية الصحية (الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي) ضباط إنفاذ القانون محامو المساعدة القانونية قادة المجتمع أو العاملون في مجال التوعية	جميع أساليب «الإفصاح ذات الدوافع الذاتية»، بالإضافة إلى: • مواد واضحة تتعلق بالخدمات المتاحة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، لمشاركة ذلك مع الناجي. • البروتوكولات الصارمة الخاصة بأمن البيانات: فيما يتعلق بهوية الناجين والعنف القائم على النوع الاجتماعي. • تذكيرات بشأن السرية، وخاصة بين أفراد المجتمع. • الوصول إلى الخبراء المدربين على إجراء المقابلات/الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل الناجين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا.

استمرارية عملية الإفصاح

ثانيًا، تسلط نتائج هذه الدراسة الضوء على إمكانية حدوث الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بدرجات مختلفة. وبهذه الطريقة، قد يُنظر إلى الإفصاح على أنه عملية مستمرة وربما متعمقة. أولاً، لا تزيد المستويات السطحية من الإفصاح عن ذكر بعض العبارات، فقد يعبر المرء بشكل عام عن حاجته إلى الحماية أو الرغبة في الوصول إلى خدمات الدعم بطرق مثل، "أخشى البقاء في ذلك الملجأ" أو "حدث شيء سيئ وأحتاج إلى اختبار الحمل "، من دون أكثر من ذلك. يجب أن تكون هذه الدرجة من الإفصاح كافية في معظم الحالات لتأمين الوصول إلى الخدمات المطلوبة، وربما طرح بعض الاستفسارات لإجراء متابعات متواضعة للضحايا. ثانيًا، وعلى المستوى المتعمق قليلًا من الإفصاح، قد يكشف الفرد عن الملامح الأساسية لتجربة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تعرض لها، على سبيل المثال تقديم نبذة موجزة عن عمر الضحايا في هذا الوقت، أو وصف أساسي للظروف أو الجناة، أو ذكر الرعاية الطبية لمساعدة الشرطة. ثالثًا، وعلى مستوى المتعمق من الإفصاح، قد يقدم الناجي تفاصيل جوهرية عن طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تعرض له سابقًا ومدى شدته ودوافعه وآثاره - بما في ذلك الأفعال الموصومة بالعار، وكلمات الجناة، وأي آثار جسدية أو نفسية سابقة أو مستمرة للضرر.

تمتلك هذه الاستمرارية على الأقل ثلاثة آثار رئيسية. أولًا، من الضروري أن يحدد مقدمو الخدمات بشكل واضح ما يحتاجون بالفعل إلى معرفته عن تجربة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تعرض له الشخص لتقديم المساعدة المناسبة له. بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الحالات، ليست هناك حاجة- كما أنه ليس من المناسب - السعي للحصول على معلومات أكثر من المستوى السطحي للإشارة إلى الاحتياجات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ثانيًا، قد يؤدي الإفصاح المتعمق إلى التعرض لمخاطر أكبر مثل إعادة التعرض للصدمات مرة أخرى، وقد لا يمتلك معظم مقدمي الخدمات أي تدابير من شأنها أن تشجع على هذا النوع من الإفصاح أو تقود الناجي للوصول إليه. ومع ذلك، يجب أن يكون جميع مقدمي الخدمات على استعداد للتعامل مع ذلك، في حالة إقدام أحد الناجين على ذلك بشكل غير متوقع. وهذا يشمل المتخصصين وكذلك أي موظف يمكن أن يدعم الناجي في بناء ثقته ومنهجيته؛ وهذا يعني أيضًا أنه يجب إعداد المترجمين الفوريين- والاهتمام بهم- عند مرافقتهم في الإفصاحات المتعمقة. ثالثًا، قد يستغرق الإفصاح المتعمق بعض الوقت. قد يفصح الناجي اسميًا عن العنف القائم على النوع الاجتماعي ذات يوم ولا يرغب بعد ذلك في التحدث عنه مرة أخرى. أو قد يرغب في إضافة المزيد لاحقًا، كلما زادت ثقته واستطاع تجاوز ما مر به. ينبغي على مقدمي الخدمات "ترك الباب مفتوحًا"، ودعوة الناجين إلى الشعور بالحرية دائمًا للتحدث أكثر في المستقبل، إذا اختاروا ذلك.

الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي:
سلسلة متصلة
الإفصاح السطحي
إذا تعمق الإفصاح:
• كن مُدربًا
• كن جاهزًا
• كن مستعدًا
• تعمق في الإفصاح ثم عُد إلى السطح مجددًا بحذر
الإفصاح المتعمق

الدافع والفرصة والقدرة

كما هو الحال مع الإجراءات والسلوكيات الأخرى، يعتمد قرار الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى حد كبير على ما إذا كان الناجي سنحت له الفرصة لخوض هذه التجربة وهل يمتلك الدافع الكافي ولديه القدرة على ذلك.[76] وإذا لم يقم الناجي بالإفصاح، فما هي العوائق التي حالت دون ذلك؟ ما أنواع التدخلات التي يمكن أن تساعد على تقليل هذه العوائق؟

أولًا، تشير النتائج إلى وجود دوافع متعددة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات واسعة. أولًا، هناك **دوافع نفسية**. قد يقرر الناجون الإفصاح عما تعرضوا له من العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من محاولتهم للشفاء من الأحداث الصادمة، أو إعادة تأكيد الشعور بالقدرة على تحمل المسؤولية، أو السعي إلى التواصل مع الناجين الآخرين أو أفراد المجتمع. ثانيًا، هناك **دوافع لطلب الحماية**، وذلك عندما يطلب الناجي استجابة فورية من الشرطة أو عندما يطلب اللجوء. ثالثًا، هناك **دوافع لطلب الدعم**، فيمكن أن يوفر الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي الأساس لاستحقاق الحصول على المأوى أو المساعدة النقدية أو الخدمات الصحية، لا سيما الخدمات الجنسية والإنجابية. تعتبر هذه الدوافع مهمة للغاية. يمكن تعزيز الدافعين الأخرين من خلال الوصول إلى المعلومات، ما هي الحقوق التي يتمتع بها الشخص؟ أين يمكن للشخص أن يعثر على المساعدة؟ تعد التوعية المجتمعية وإنشاء مصادر موثوقة ومتسقة للمعلومات أمرًا ضروريًا للتحفيز.

بمجرد أن يوجد الدافع لحث الشخص على الإفصاح عما تعرض له فيتطلب القيام بذلك إعطاءه الفرصة وتحليه بالمقدرة لخوض هذه التجربة. أشارت النتائج إلى وجود العديد من الفرص الرئيسية للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي الناشئة في سياق تقديم الخدمات. في حين أنه قد يفصح الناجي عما تعرض له في سياق المحادثات الفردية أو عند إجراء مقابلة مع أحد الأخصائيين النفسيين أو المحامين، إلا أنه يمكن أن يظهر بسهولة- إن لم يكن أكثر ما يحدث- في أماكن ولحظات غير رسمية بشكل أكبر، مثل الثرثرة في تجمع للفنون أو جلسة الخياطة الأسبوعية، أو في أثناء تحضير العشاء مع الطاهي كبير السن في مطعم المأوى. من الناحية المثالية، سينخرط الناجي في أنماط متعددة من المشاركة مع الفريق الذي يقدم الخدمات- فقد تطور الثقة بين الناجي والفريق المقدم للخدمات مع وجود فرص متعددة ومتنوعة للتفاعل مع الموظفين ومشاركة تاريخهم. تعد قدرة الناجي على الإفصاح أمرًا منفصلًا ولكنه شيء يمكن أن يؤثر فيه مقدمو الخدمات، على سبيل المثال، هل لدينا مترجمون جيدون للتغلب على حاجز اللغة؟ هل نقدم خيارات الإقامة أو تقديم الخدمات عن بُعد لدعم هؤلاء الذين يعانون محدودية التنقل أو يفتقرون إلى الأموال أو الوقت للسفر إلينا؟ هل يمكننا ربط هذا الشخص بالدعم النفسي لاستعادة عافيته قبل محاولة فهم ماضيه؟ يحتاج مقدمو الخدمات إلى فهم ماهية العوائق التي تحول دون قدرة الناجي على البحث عن فرصة للإفصاح لتقديم المساعدة المناسبة لهم لتقليل العوائق. وهذا الأمر يستغرق وقتًا وإيلاء المزيد الاهتمام لمعرفة كيفية التعامل مع الناجين. وهذا الوقت من شأنه أن يزيد من جسارة الثقة على طول الطريق

إعادة تصور للمساحات الآمنة

وهناك الكثير من الحديث الذي يدور حول "إنشاء مساحات آمنة" كجزء من خدمات الرعاية المستنيرة للتعامل مع الصدمات التي تركز على الناجين. يدرك معظم مقدمي الخدمة أن بيئتهم المادية التي تم خلقها يمكن أن تساهم في الشعور بالأمان أو تقلل منه- هل توجد ملصقات تشير إلى الترحيب بأفراد مجتمع الميم؟ هل توجد إضاءة وافرة على هذه اللافتات؟ هل تم ترتيب المقاعد بطريقة تستطيع الناجية من خلالها رؤية الباب أو أطفالها؟ هل تتوفر بعض المشروبات مثل القهوة والشاي والأطعمة مثل البسكويت لتناولها دون طلب؟ تُعد جميع هذه الجوانب مهمة. ومع ذلك، سلطت بعض ردود المشاركين في الدراسة الضوء على الطرق التي سعوا من خلالها إلى تجسيد مساحات آمنة، بشكل مستقل عن الجدران الأربعة لمكتبهم. سأل أحد الأخصائيين الاجتماعين في مدينة مكسيكو "كيف حالك؟ وكيف حال قلبك؟ " بمعنى "أنا هنا لأستمع". من الضروري أن ندرك أهمية التعاطف المقدم من مقدمي الخدمات الذي من شأنه أن يوفر جميع المساحات الآمنة التي يحتاجها الناجي سواء كان العمل في شقة مضاءه بنور الشمس أو عيادة صحية عامة أو تحت شجرة في مخيم صحراوي.

نهج شامل للفريق

يتمثل أحد الدروس المستفادة النهائية من نتائج الدراسة في أن الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يتطلب وضع نهج شامل للفريق. أولاً، بينما يتم بذل جهود عظيمة (وينبغي بذلها) لخلق بيئة تمكينية للإفصاح، فمن المستحيل التنبؤ بالوقت الذي قد يرغب الناجي في مشاركة تجاربه ولمن يمكنه الحديث إليه. بالنسبة لمنظومة تقديم الخدمات قد يكون مقدمو خدمات الرعاية هي الجهة التي تتلقى الإفصاحات بشكل أكبر من الشرطة. أما داخل المنظمة المقدمة لخدمات الرعاية للناجين فقد يكون موظف الاستقبال الودود الناطق بثلاث لغات أو حارس الأمن الطاعن في السن هما الأكثر عرضة لتقديم المساعدة للناجين بشكل أكبر من الموظفين المدربين تدريبًا جيدًا أو الأخصائيين النفسيين الذين يمثلون نقاطًا محورية. ومن الصعب معرفة من يمكنه تقديم المساعدة لهذا السبب، يجب أن يمتلك كل شخص يعمل في منظمة تخدم اللاجئين وملتمسي اللجوء وغيرهم من الأشخاص النازحين خلفية أساسية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وماذا بوسعه أن يفعل إذا قام أحد الناجين بالتعامل معه. قد يتطلب هذا الأمر إحالة بسيطة لزميل آخر متخصص في الفريق، أو قد يعني معرفة مكان الاتصال في حالة الطوارئ. وبالنسبة إلى شبكات مقدمي الخدمات، تُعد عمليات الإحالة الواضحة والفعالة للرعاية أمرًا أساسيًا، وكذلك أهمية الوضوح فيما يتعلق بالموافقة والسرية عبر المنظمات. ثانيًا، تعد القدرة على إجراء إحالات فعالة وموثوقة لأشكال متنوعة من الرعاية أمرًا مهمًا لضمان استفادة الناجين من الدعم الشامل في حالة الإفصاح عن المعلومات. تُعد الرعاية النفسية أمرًا مهمًا حتى إن لم يتعرض الناجي بشكل مباشر للصدمات مجددًا. قد يقدر الناجي المعلومات المقدمة له عن الخيارات القانونية والوضع المحتمل، حتى إذا كان الناجي غير متأكد من رغبته في المضي قدمًا في تلك اللحظة. من الضروري للفرد معرفة الخيارات المقدمة له. أخيرًا، يُعد هذا العمل أمرًا شاقًا ويمكن أن يؤثر سلبًا في مقدمي الخدمات. هذا يعني أنه كلما تقدم العمر بالشخص فإنه يذهب كل يوم إلى العمل وهو مفعم بالحيوية والدعم وهذا يعني بأن المرء لديه نسخة احتياطية، وأن هذا الشخص يشكل جزءًا من فريق يخدم ضحايا العنف. يُعد تقديم الدعم داخل المنظمة وممارسات الرعاية المتبادلة أمرًا ضروريًا لمقدمي الخدمات أنفسهم، وكذلك لتقديم أفضل دعم وجودة للرعاية التي يتلقاها الناجون.

التعليقات الختامية

1. تم إجراء هذا البحث الأوليّ في أثناء عمل فريق البحث في برنامج العنف الجنسي التابع لمركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا، بيركلي. تم دعم ذلك استكمال هذا البحث من الوحدة القانونية الإقليمية للأميركتين التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق أموال تكميلية من جهة مانحة مجهولة. تقرير بعنوان "الصمت الذي أحمله: الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزوح القسري، في المكسيك، غواتيمالا" (2018)، متاح عبر /www.acnur.org publications/pub_prot/5c081eae4/the-silence-i-carry-disclosing-gender-based-violence-in-forced-displacement.html.
2. مركز حقوق الإنسان، النوع والهجرة، الصمت الذي أحمله: مجموعة أدوات ممارسي المكسيك للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزوح القسري (النسخة المُعدلة، 2020)، معهد الصحة العامة في جامعة واشنطن، سانت لويس، متاحة على: //:https cpb-us-w2.wpmucdn.com/sites.wustl.edu/dist/1/2391/files/2020/12/SGBV-Disclosure-Revised-Toolkit-2020-EN.pdf.
3. مركز حقوق الإنسان، النوع والهجرة، "مجموعة أدوات الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي: الاستجابة للإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع الأزمات الإنسانية"، معهد الصحة العامة بجامعة واشنطن، سانت لويس (2022)، متاح على .https://publichealth wustl.edu/centers/chrgm/chrgm-publications/
4. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "مستويات النزوح غير المسبوقة في أمريكا الوسطى والمكسيك تستدعي تقاسمًا عاجلًا للمسؤولية على المستوى الإقليمي."، 2 سبتمبر 2021.، //:https://www unhcr.org/en-us/news/press/2021/9/6130b14e4/unprecedented-displacement-central-america-mexico-calls-urgent-regional.html.
5. ماريتزا بيريز، "طلبات اللجوء تحطم الرقم القياسي"، الاقتصاد، 3 يناير 2022.، https://www.eleconomista com.mx/politica/Mexico-cerro-2021-con-cifra-record-en-el-numero-de-solicitudes-de-refugio-Comar-20220103-0067.html.
6. أندرو سيلي وآريل جي رويز سوتو، "بناء نظام إقليمي جديد للهجرة: إعادة تعريف التعاون الأمريكي مع المكسيك وأمريكا الوسطى، معهد سياسة الهجرة، نوفمبر 2020، /https://www.migrationpolicy.org/sites/default files/publications/rethinking-regional-migration_final.pdf.
7. جراملیش وشیلر، "ما يحدث على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك في 7 مخططات،" مركز بيو للأبحاث، 9 تنوفمبر2021، /https://www.pewresearch.org fact-tank/2021/11/09/whats-happening-at-the-u-s-mexico-border-in-7-charts/.
8. مقابلة مع MX 11 (ديسمبر 2021).. ملاحظات المقابلة في حوزة المؤلفين هنا وفيما بعد.
9. "جهود مراقبة الهجرة في المكسيك،" خدمة أبحاث الكونغرس، 3 يناير 2022، /https://sgp.fas.org/crs row/IF10215.pdf.
10. جوليا ويستبروك، "كيف يدفع وباء قتل الإناث في المكسيك وأمريكا الوسطى أزمة المهاجرين ويعقدها،" الإنسانية الجديدة، 27 فبراير 2020. https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2020/02/27/Femicide-migration-Central-America-Mexico-US-Mexico-women-violence
11. جراملیش وشیلر، "ما يحدث على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك في 7 مخططات." .مركز بيو للأبحاث، نوفمبر 9, 2021. /https://www.pewresearch.org fact-tank/2021/11/09/whats-happening-at-the-u-s-mexico-border-in-7-charts/
12. غابرييلا دياز بريبتو وجريتشين كونر، رحلة لا أثر لها: المهاجرات اللائي يعبرن المكسيك في وضع غير نظامي (مكسيكو سيتي: مجلس النواب الموقر، السلطة التشريعية الثانية عشر، مجلس التحرير، معهد المرأة والهجرة، 4 أ، المحررين أس.أي وسي.في، 2014)، 86-85.
13. لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية، وحقوق الإنسان للمهاجرين وغيرهم من الأشخاص في سياق التنقل البشري في المكسيك (OEA/ Ser.L / V / II ، Doc. 48/13)، ديسمبر30, 2013, -90 92, /http://www.oas.org/en/iachr/migrants/docs pdf/Report-Migrants-Mexico-2013.pdf.
14. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، "تقرير الاتجار بالأشخاص لعام 2019"، يونيو 2019، -https://www.state.gov/reports/2019 trafficking-in-persons-report/.
15. DSC_MX_09 (ديسمبر 2021).
16. ألبرتو نيجار، "ما هو "اللقاح المضاد للمكسيك" الذي يتناوله مهاجرو أمريكا الوسطى، "بي سي موندو، 19 أكتوبر 2015، /www.bbc.com/mundo noticias/2015/10/151019_inyeccion_anti_mexico_migracion_centroamerica_mexico_an.
17. _DSC_MX_01, DSC_MX_02, DSC_MX_03, DSC MX_09 (2021-2022).
18. DSC_MX_09, DSC_MX_10, DSC_MX 11 (2021-2022)
19. لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الأمريكتين OEA/Ser.L/V/II.rev.1، نوفمبر 2015, //:161-168https /www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs ViolenceLGBTIPersons.pdf، شاين ستولمولر، "كيف تؤدي سياسة بروتوكولات حماية المهاجرين إلى تفاقم الاضطهاد ضد مجتمع الميم وطالبي اللجوء"، 14 أغسطس 2020, -https://asylumconnect.org/how-the migrant-protection-protocols-policy-compounds-persecution-against-lgbtq-asylum-seekers/.
20. DSC_MX 04 و DSC_MX 11 (ديسمبر 2021)
21. الاتحاد الأوروبي: مجلس الاتحاد الأوروبي، بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا، 18 مارس 2016. //:https /www.consilium.europa.eu/en/press press-releases/2016/03/18/eu-turkey-statement/#:~:text=The%20Members%20of%20the%20European%20Council%20expressed%20

their%20deepest%20condolences,terrorism%20
.in%20all%20its%20forms
22. المجلس اليوناني للاجئين ، AIDA اليونان: التقرير القطري ، L.4375/2016 ECRE الجريدة الرسمية 51/A/3-4-2016. https://asylumineurope.org/reports/country/greece
23. أطباء بلا حدود، بناء الأزمة عند الحدود الأوروبية، يونيو 2021. https://www.msf.org/constructing-crisis-europe-border-migration-report
24. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحذر من زيادة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان على الحدود الأوروبية، 21 فبراير 2022، https://www.unhcr.org/en-us/news/press/2022/2/62137a284/news-comment-unhcr-warns-increasing-violence-human-rights-violations-european.html; المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين، اليونان: يواصل مشروع القانون المقدم العمل على تلاشي الحماية - السلطات اليونانية تفرض رسومًا وغرامات على طالبي اللجوء والمنظمات غير الحكومية، المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين، اليونان: نهاية مميتة حتى عام 2021، تمنع عمليات الصد الوافدين وتدفع الأفراد نحو اتخاذ طرق أكثر فتكًا، وتواجه المخيمات المغلقة الخاضعة للرقابة مرة أخرى تدقيقًا وانتقادًا قانونيًا، 14 يناير 2022. https://ecre.org/greece-deadly-end-to-2021-pushbacks-prevent-arrivals-and-drive-people-towards-more-deadly-routes-closed-controlled-camps-again-face-legal-/scrutiny-and-criticism
25. منظمة العفو الدولية, اللاجئات في اليونان يتحدثن، 5 اكتوبر 2018، بيلانتيري، ريا وآخرون. "العنف الجنسي ضد المهاجرين وطالبي اللجوء. تجربة عيادة أطباء بلا حدود في جزيرة ليسفوس، اليونان ". بلوس واحد المجلد 15,9 e0239187 سبتمبر 2020، doi:10.1371/journal.pone.0239187
26. مذكرة إحاطة للمفوضية: تواجه النساء والأطفال اللاجئون خطرًا متزايدًا فيما يتعلق بالتعرض للعنف الجنسي وسط التوترات والاكتظاظ في مرافق الاستقبال في الجزر اليونانية، 09 فبراير 2018، https://www.unhcr.org/en-us/news/briefing/2018/2/5a7d67c4b/refugee-women-children-face-heightened-risk-sexual-violence-amid-tensions.html أطباء بلا حدود، 2021، المرجع نفسه، الصفحات 12 – 11 ديفون كون ، منظمة اللاجئين الدولية، طلب اللجوء في اليونان: تكافح النساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم من أجل البقاء، منظمة اللاجئين الدولية 27 فبراير. 2020. https://www.refugeesinternational.org/reports/2020/2/21/seeking-asylum-greece-women-unaccompanied-children-struggle-survive
27. .DSC_GR_10, DSC_GR_15, DSC_GR_25
28. DSC_GR_10, DSC_GR_15, DSC_GR_20, DSC_GR_21, DSC_GR_22, DSC_GR_23, DSC_GR_26.
29. DSC_GR_05, DSC_GR_10, DSC_GR_15, DSC_GR_22, DSC_GR_23.
30. DSC_GR_10, DSC_GR_11, DSC_GR_24, DSC_GR_25.
31. DSC_GR_26, DSC_GR_15, DSC_GR_20, DSC_GR_12.
32. .DSC_GR_02, DSC_GR_18, DSC_GR_25
33. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزمة إحصاءات كينيا، 31 يوليو 2022، https://www.unhcr.org/ke/wp-content/uploads/sites/2/2022/08/Kenya-Statistics-Package-31-July-2022.pdf تم الوصول إليه في 8 سبتمبر 2022.
34. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزمة إحصاءات كينيا، 31 يوليو 2022، https://www.unhcr.org/ke/wp-content/uploads/sites/2/2022/08/Kenya-Statistics-Package-31-July-2022.pdf [تم الوصول إليه في 8 سبتمبر 2022].
35. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزمة إحصاءات كينيا، 31 يوليو 2022، متاح على https://www.unhcr.org/ke/wp-content/uploads/sites/2/2022/08/Kenya-Statistics-Package-31-July-2022.pdf. تم الوصول إليه في 8 سبتمبر 2022.
36. DSC_KE_01
37. DSC_KE_02
38. DSC_KE_02
39. DSC_KE_01
40. DSC_MX_10
41. DSC_MX_05
42. DSC_MX_10
43. DSC_GR_17
44. DSC_GR_21
45. DSC_MX_02_2022
46. DSC_MX_04_2022
47. DSC_KE_10
48. DSC_GR_11
49. DSC_KE_14
50. DSC_GR_17
51. DSC_KE_07
52. DSC_GR_15
53. DSC_KE_11
54. DSC_MX_09_2022
55. SC_KE_10
56. DSC_GR_12
57. DSC_GR_14
58. DSC_MX_11_2022
59. DSC_GR_08
60. DSC_KE_06
61. DSC_GR_11
62. DSC_MX_01_2022
63. DSC_KE_07
64. DSC_MX_10
65. DSC_MX_11
66. DSC_KE_17
67. DSC_KE_06
68. DSC_GR_22
69. DSC_MX_11_2022
70. DSC_GR_21
71. DSC_GR_08
72. DSC_GR_02
73. DSC_GR_26
74. DSC_GR_02
75. DSC_MX_09_2022
76. سوزان ميتشي، لو أتكينز، ويست آر، "عجلة تغيير السلوك: دليل لتصميم التدخلات"، دار النشر سيلفر باك بابلشينج (2014)، نقلا عن سوزان ميتشي، غان سترالين إم، ويست آر، "عجلة تغيير السلوك: طريقة جديدة لتوصيف وتصميم تدخلات تغيير السلوك". موقع Implementation Science (2011) 6:42.

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بواسطة مركز حقوق الإنسان والنوع والهجرة بمعهد جامعة واشنطن للصحة العامة. شارك في تأليفه كل من كيم ثوي سيلينجر ودكتورة نيلي كمبوري وإليفثريا كوتسيفا بالتعاون من جوليا يوإتوال.

يستند التقرير إلى بحث نوعي تم إجراؤه في الفترة من 2020 إلى2021 بواسطة سيلينجر ويوإتوال في مركز حقوق الإنسان والنوع والهجرة بالتعاون مع فريق متعدد التخصصات من الباحثين اليونانيين والكينيين: نيلي كامبوري (جامعة بانتيون) إليفثريا كوتسيفا (ممارس ومستشار في المجال الإنساني) البروفيسور دولو نياورو، هارييت أتشينغ راموجي، سيرج هونتون (جامعة موي)؛ ليديا موثياني وكريستين ألاي ونيلي واريجا (أوتو ويتو). قادت سارة لورانس تحليل البيانات النوعية بشكل عام، بدعم من يوإتوال ولويسا وحيدي (جامعة واشنطن). قاد سيلينجر والدكتورة جوليا لوبيز من (جامعة واشنطن) والدكتور شيه ينج تشينج (جامعة إلينوي- شيكاغو)، بالتعاون مع يوإتوال وفهادي عملية تطوير وتحليل المسوحات العالمية التي تم إجراؤها. قدمت أدريانا أرامبورو-جرايبل من مركز حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والهجرة دعم تنسيق المشروع بشكل عام. تلقت الفرق مساعدة بحثية إضافية من طلاب الدراسات العليا بجامعة واشنطن (أشلي أنتوني، ونيكيا كرولارد، وكلير ديمبسي، وآمي ديااللو)، وكذلك ليا أوكو في كينيا (أوتو ويتو) وأنستيس أثاناسياديس في اليونان.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الزملاء من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي عملوا على تيسير العديد من جوانب المشروع. نحن مدينون بشكل خاص لمكتب المفوضية في المكسيك، حيث دعم الزملاء هذا المشروع منذ مرحلته الاستكشافية في 2019-2018، نحن نشعر بالامتنان والشكر للممثل مارك مانلي والممثل الحالي جيوفاني ليبري وكذلك مسؤول الحماية الأول جوزيب هيريروس ومساعد الحماية الأول (في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي) صوفيا كاردونا. كما نتوجه بالشكر من الأعماق إلى الزملاء في المكتب القطري للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كينيا ومكتب كاكوما الميداني على اهتمامهم وتيسيرهم العمل. نتوجه بشكر كذلك إلى المكتب القطري للمفوضية في اليونان على تقديم المشورة والدعم في وقت مبكر. نحن نشعر بالشكر والامتنان أيضًا لجوانينا كاروغابا (من المكتب الإقليمي للمفوضية بشرق إفريقيا) وآنا بيلين أنغيتا أرجونا (المكتب الإقليمي للمفوضية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، اللتين قدمتا الإلهام والتشجيع منذ بداية المشروع.

استرشد فريق مركز حقوق الإنسان والنوع والهجرة بالأستاذ ليندسي ستارك والدكتورة جوليا لوبيز (جامعة واشنطن) والأستاذ ماريا ستراتيجاكي (جامعة بانتيون)، وصوفيا كاردونا (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المكسيك) في أثناء عملية وضع تصورات البحث وتطبيقه. نحن ممتنون للغاية لهؤلاء المستشارين وكرمهم لإعطائنا من وقتهم وخبرتهم.

تم تصميم هذا التقرير بواسطة هولا كومبو! (holacombo.com) للإصدارات غير الإنجليزية: تم تصميم التقرير بوساطة راسيل إسحق، وتم تقديم خدمة الترجمة من الإنجليزية بواسطة أحمد جميل.

تم تمويل مخرجات المشروع والدراسات التي تم إجراؤها من مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة، وتم توجيه المزيد من الدعم من مانح مجهول لمركز حقوق الإنسان والنوع والهجرة.

Center for Human Rights, Gender and Migration
INSTITUTE FOR PUBLIC HEALTH AT WASHINGTON UNIVERSITY

SIA CONSULTORÍA PARA EL DESARROLLO

WETU

Melissa
Network of Migrant Women in Greece

AMPLIFYING WOMEN AND GIRLS IN CRISES
VOICE